الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس بافل: ما تحقق كان ثمرة جهود ووحدة الصف الكوردي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الاحد
2025/07/27
No. : 8028

استياء كوردستاني..

خلل عابر أم محاولات ممنهجة ؟

قرارات منع اللغة الكوردية..

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل: ما تحقق كان ثمرة جهود ووحدة الصف الكوردي

الرئيس بافل: هذا القيادي كان دوما مخلصا في خدمة الشعب

الرئيس بافل : مدينون لوفاء وبسالة جماهير منطقتي بشدر وبتوين

تنفيذ إتفاق الرواتب لا يقتصر على حكومة السوداني فحسب

استياء كردستاني لقرار وزارة التعليم العالي بمنع اللغة الكوردية في الجامعات

قرارات منع اللغة الكوردية.. خلل عابر أم محاولة ممنهجة ؟

ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة لإقرار التشريعات المنصفة للمراة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د. عدالت عبدالله: أحداث المنطقة وسياسة "العراق أولا"

مشاري الذايدي: السوداني وشعار: العراق أولا

ابراهيم العبادي: سياسة الأمن القومي العراقي

محمد حسن الساعدي : العراق وتحديات خارطة سياسية جديدة

عبد المنعم الأعسم : فايروس {فيصل القاسم}

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

اوجلان: مراسم حرق الاسلحة أظهرت إرادة وإيمانا وعزيمة على السلام

الاعلان عن عدد أعضاء لجنة السلام البرلمانية

جميل بايك: الكرد يسيرون نحو دمقرطة تركيا

مركز دراسات: كرد تركيا.. الكفاح المسلح أصبح من الماضي

مركز دراسات: اتجاهات أردوغان لهندسة المشهد التركي عبر الكرد والمعارضة

المرصد السوري و الملف الكردي

توافق امريكي فرنسي سوري على عقد محادثات بين قسد ودمشق في باريس

فرنسا تجدد التاكيد على ضرورة حماية حقوق الكرد

مظلوم عبدي: ملتزمون بالشراكة مع التحالف الدولي

عبير نصر: جمهورية "الفزعات" السورية المتوحشة

رؤى و قضـايــا عالميـــة

الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين: ســبل جـديدة لشـــن الحــرب

موديرن دبلوماسي: دبلوماسية الأزمات ومسرحيات القوة العالمية

رؤية صينية: الأهمية المعاصرة للمبادرات العالمية الثلاث الصينية

تحول تاريخي في اليابان..الشعبوية تتقدم على الليبرالية

ستران عبدالله : و في النهاية لايصح إلا الصحيح

العدد: 8028... 27-07-2025

ما تحقق كان ثمرة جهود ووحدة الصف الكوردي

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني ، الخميس ٢٠٢٥/٧/٢٤ في دباشان، يان بريم القنصل العام الفرنسي في اقليم كوردستان،وخلال لقاء حضرته د. جوان إحسان عضو المكتب السياسي لاتحاد الوطني، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة، حيث تم التأكيد على استمرار المحادثات البناءة بين الأطراف كافة، لتجاوز التحديات واستتباب الاستقرار في البلاد.

كما كان الاتفاق بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، وإرسال رواتب موظفي الاقليم، محورا آخر من المباحثات بين الجانبين، حيث شددا على الإلتزام بالدستور والقوانين النافذة لحل هذه المشكلة.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «ما تحقق كان ثمرة جهود ووحدة الصف الكوردي، لذا فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بحرص لتهيئة الأرضية المناسبة للعمل المشترك والحفاظ على الشراكة الحقيقية، المستندة الى صون حقوق الجميع ولاسيما شعب كوردستان، حتى لايكونوا ضحايا بعد الآن، ونعتبر ذلك من واجبنا.

تشكيل الحكومة قبل الانتخابات

وبشأن تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، أوضح الرئيس بافل قائلا: «جل جهودنا هي من أجل تشكيل الحكومة الجديدة قبل الانتخابات النيابية المقبلة في العراق، ولتحقيق ذلك نعمل بحرص لتشكيل حكومة قوية وخدمية، تسهم في تقوية اقليمنا وتقديم المزيد من الخدمات لجماهير شعب كوردستان، ونحن على يقين أننا سننجح في مسعانا هذا من أجل المصلحة العامة».

اشادات فرنسية

من جهته، قيم القنصل العام الفرنسي عاليا، جهود ودور الرئيس بافل والاتحاد الوطني الكوردستاني، للتقريب بين الأطراف وحل مشكلة موظفي اقليم كوردستان، مؤكدا دعم بلاده للحوار الوطني.

هذا القيادي كان دوما مخلصا في خدمة الشعب

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني ، الخميس ٢٠٢٥/٧/٢٤ في دباشان، محمود سنكاوي، البيشمركه والمناضل العتيد لكوردستان والاتحاد الوطني.

وأشاد الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء، بدور ونضال محمود سنكاوي في الثورة والحركة التحررية لشعبنا، حيث كان دوما مخلصا في خدمة شعبه كقيادي.

من جهته تقدم محمود سنكاوي بالشكر الى الرئيس بافل، لحرصه على توحيد صف الاتحاد الوطني والأطراف الكوردستانية، مشددا على أنه سيبقى بيشمركه لكوردستان والاتحاد الوطني، للحفاظ على نهج الرئيس مام جلال.

مدينون لوفاء وبسالة جماهير منطقتي بشدر وبتوين

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بافل جلال طالباني، يوم الخميس ٢٤ يوليو ٢٠٢٥ في دباشان، السيد محمد وتمان. وفي مستهل اللقاء، أشاد رئيس الاتحاد الوطني بدور السيد وتمان البطولي كأحد المناضلين البارزين لشعب كردستان وللاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث كرس حياته للنضال التحرري لشعب كردستان.

وأضاف طالباني قائلاً: «نحن مدينون لوفاء وبسالة جماهير منطقتي بشدر وبتوين، اللتين كانتا دوماً جزءاً أساسياً من ثورة شعبنا وركيزة لدعم الاتحاد الوطني الكوردستاني.»

من جهته، جدد السيد وتمان تأكيده على مواصلة السير على نهج الرئيس مام جلال، قائلاً: «نحن سائرون على هذا النهج، ملتزمون بخدمة شعبنا وأرضنا.»

تنفيذ إتفاق الرواتب لا يقتصر على حكومة السوداني فحسب

أكدت عضو مجلس النواب العراقي سروه محمد أن تنفيذ إتفاق الرواتب بين الإقليم وبغداد غير مقتصر على حكومة السوداني فحسب، بل أنه سار حتى في الحكومة المقبلة.

وقالت سروة محمد إن إتفاق الرواتب بين الإقليم وبغداد ثمرة جهود مضنية وزيارات عديدة أجراها رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني إلى العاصمة بغداد.

وأوضحت أن مساعي الاتحاد الوطني الكوردستاني متواصلة من أجل استمرار صرف الرواتب، مؤكدة أن تنفيذ إتفاق الرواتب لا يقتصر على حكومة السوداني فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الحكومة التي تنبثق عن الانتخابات التشريعية المقبلة.

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

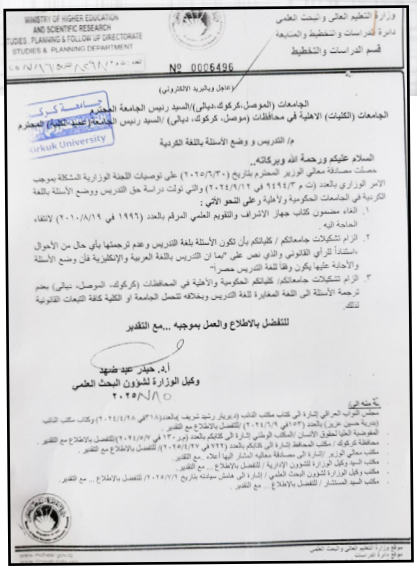

استياء كردستاني لقرار وزارة التعليم العالي بمنع اللغة الكوردية في الجامعات

قرارا عنصري ومخالف للقوانين

وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الاتحادية، كتابا الى جامعات (الموصل، كركوك، وديالى) بالرقم (٠٠٠٦٤٩٦) والمؤرخ في (١٦ تموز ٢٠٢٥)، يقضي بمنع استخدام اللغة الكوردية في المؤسسات الأكاديمية الواقعة ضمن هذه المناطق وإلزام الجامعات بان تكون الأسئلة الامتحانية بلغة التدريس وعدم ترجمتها الى اللغة الكوردية وإعطاء التوضيح بالكوردية الى الطلبة، مؤكدة ان من يخالف هذا الامر سوف يتحمل التبعات القانونية.

وعود بالحل

وبدوره أعلن وزير العدل في الحكومة الاتحادية الدكتور خالد شواني أنه " بحث في اتصال هاتفي مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الاتحادية، تداعيات آخر كتاب لوزارة التعليم العالي، والمتعلقة بالسماح باستخدام اللغة العربية فقط في جامعة كركوك وجامعات أخرى، ومنع ترجمة الأسئلة الامتحانية والإجابة عنها باللغة الكوردية"، مؤكدا أن " وزير التعليم العالي مشكورا قد قرر حل المشكلة، وأن الامتحانات ستجرى في تلك الجامعات بنفس الآلية التي كانت عليها خلال السنوات الماضية".

بيانات تنديد

ورغم التاكيدات بتراجع الوزارة عن قرارها، لكن القرار أثار استياء واسعا في الأوساط الرسمية والشعبية الكوردستانية، باعتباره قرارا عنصريا ومخالفا للقوانين.

فقد أصدرت وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي، والثقافة والشباب، وكذلك الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم، بيانات نددت من خلالها بالقرار ودعت الى إلغائه، مؤكدة أن هذا القرار يخالف مبادئ الدستور والتعايش السلمي المشترك، لأن اللغة الكوردية وفق الدستور العراقي، هي لغة رسمية الى جانب اللغة العربية، كما يزيد الشكوك من جدية الحكومة الاتحادية في حل مشكلات المناطق المتنازع عليها.

كما نددت الأكاديمية الكوردية بقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بمنع استخدام اللغة الكوردية في الامتحانات، في جامعات الموصل وكركوك وديالى، معتبرا إياه قرارا عنصريا ومطالبا بإلغائها فورا.

وقالت الأكاديمية الكوردية في بيان: «تعتبر الأكاديمية الكوردية قرار منع الإجابة عن أسئلة الامتحانات باللغة الكوردية في جامعات كركوك والموصل وديالى، قرارا عنصريا».

ودعت الأكاديمية في بيانها، الى «إلغاء هذا القرار غير القانوني وغير الدستوري، وأن تقدم وزارة التعليم العالي في العراق الاعتذار الى الشعب الكوردي».

والأكاديمية الكوردية مؤسسة تعنى بجمع المواضيع المتعلقة باللغة الكوردية ولهجاتها وحمايتها وإثرائها.

انتهاك للتعايش وترويج لثقافة البعث

وأدان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة اقليم كوردستان الدكتور آرام محمد قادر، بشدة، القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي في الحكومة الاتحادية، والذي يقضي بمنع استخدام اللغة الكوردية للأسئلة خلال الامتحانات والمحاضرات الجامعية، واعتبره "انتهاكا صارخا لمبادئ التعايش المشترك وعدم احترام للثقافات واللغات القومية لغير العرب في العراق».

وقال في رد لقرار وزارة التعليم العالي في الحكومة الاتحادية: أن "هذا القرار يشكل تراجعا خطيرا نحو ثقافة البعث والمركزية، وهي مرحلة تجاوزها العراقيون وأودعوها في أرشيف التاريخ»، مشيرا إلى أن «احترام التنوع الثقافي واللغوي يُعد من المبادئ الأساسية لأي نظام ديمقراطي اتحادي».

واوضح انه: "يجب أن يعلم الجميع بأن من لا يحترم ثقافتنا ولغتنا وهويتنا القومية، فإننا سنتعامل معه بالمثل، وفق مبدأ العين بالعين والسن بالسن».

لاغٍ ولن يتم تطبيقه

من ناحيته أعلن نائب رئيس مجلس النواب العراقي، شاخوان عبدالله، أن القرار الصادر عن وكيل وزارة التعليم والبحث العلمي حظر استخدام اللغة الكوردية، لاغٍ ولن يتم تطبيقه.

وقال شاخوان عبدالله في بيان، إنه أجرى بهذا الخصوص اتصالاً مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي نعيم عبودي، وقد أكد الوزير أن القرار لاغٍ ولا يتم العمل به، على غرار العام الفائت.وأكد أن الوزير أعرب عن تقديره واحترامه للغة الكوردية.

انتهاك صارخ للدستور العراقي

من جهة اخرى أطلق عدد من الأكاديميين والمثقفين والناشطين الكورد نداءً عاجلا يدينون فيه قرارا يقضي بمنع استخدام اللغة الكوردية في المؤسسات الأكاديمية الواقعة ضمن المناطق المتنازع عليها.

واعتبر الموقعون على النداء أن «القرار يمثل انتهاكا صارخا للدستور العراقي، الذي يقرّ العربية والكوردية كلغتين رسميتين»، مؤكدين أن «أي محاولة لتقييد استخدام إحدى اللغتين تمثل تجاوزا قانونيا وتمس أسس التعايش والسلم المجتمعي، خصوصا في المناطق الحساسة مثل كركوك وديالى والموصل».

وطالب الموقعون بـ "إلغاء القرار فورا، ومحاسبة الجهات التي تقف خلفه، وتقديم اعتذار رسمي للمتضررين من الناطقين بالكوردية»، مؤكدا ان «الدفاع عن اللغة الكوردية هو دفاع عن الدستور وحقوق المواطنة والتنوع، وليس شأنا قوميا ضيقا».

القرار يعارض مبدأ الشراكة الوطنية وروح الدستور

واعرب اتحاد معلمي كوردستان، عن إدانته «الشديدة» لقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الاتحادية، الذي يقضي بمنع استخدام اللغة الكوردية في الجامعات الواقعة بمحافظات نينوى وكركوك وديالى، معتبراً إياه «خرقاً واضحاً للدستور العراقي، وانتقاصاً من الحقوق اللغوية والثقافية».

وجاء في بيان صادر عن الاتحاد، إن «هذا القرار يُعد خرقًا واضحًا للدستور العراقي الدائم، الذي نص في مادته الرابعة على أن اللغتين العربية والكوردية هما لغتان رسميتان في العراق، ويُعدّ انتقاصًا من الحقوق الثقافية واللغوية لشريحة واسعة من أبناء شعبنا».

وأضاف البيان، أنه «في الوقت الذي تؤكد فيه وزارة التعليم العالي في إقليم كوردستان على احترام التعدد اللغوي، وتفسح المجال لاستخدام اللغة العربية في جميع مفاصل التعليم والإدارة بكل احترام وتقدير، نستنكر بشدة هذا التوجه الإقصائي، ونطالب بالتراجع الفوري عن هذا القرار غير الدستوري، حفاظًا على مبدأ التعايش المشترك والعدالة اللغوية في مؤسسات الدولة كافة».

وأكد الاتحاد، أن «القرار يعارض مبدأ الشراكة الوطنية وروح الدستور، داعياً الجهات الاتحادية إلى احترام التعددية وحماية الحقوق الثقافية واللغوية لجميع المكونات».

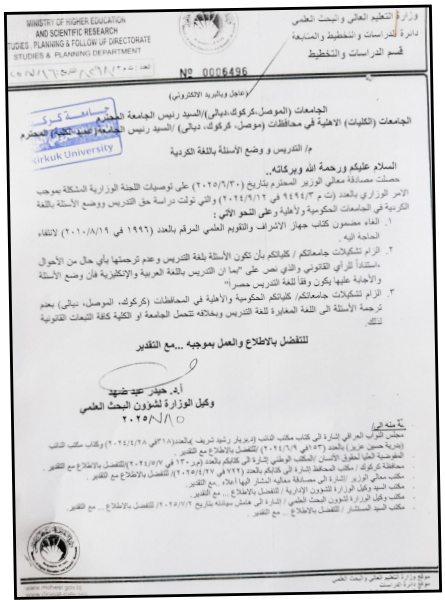
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة
قسم الدراسات والتخطيط
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
STUDIES, PLANNING & FOLLOW UP DIRECTORATE
STUDIES & PLANNING DEPARTMENT
No 0006496
الجامعات (الموصل،كركوك،ديالى)/السيد رئيس الجامعة المحترم
الجامعات (الكليات) الاهلية في محافظات (موصل، كركوك، ديالى) /السيد رئيس الجامعة المحترم
م/ التدريس و وضع الأسئلة باللغة الكردية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
حصلت مصادقة معالي الوزير المحترم بتاريخ (٢٠٢٥/٦/٣٠) على توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الامر الوزاري بالعدد (ت م ٩٤٩٤/٣ في ٢٠٢٤/٩/١٢) والتي تولت دراسة حول التدريس ووضع الأسئلة باللغة الكردية في الجامعات الحكومية والأهلية وعلى النحو الآتي :
١. الغاء مضمون كتاب جهاز الاشراف والتقويم العلمي المرقم بالعدد (١٩٩٦ في ٢٠١٠/٨/١٩) لانتفاء الحاجة اليه .
٢. الزام تشكيلات جامعاتكم / كلياتكم بأن تكون الأسئلة باللغة الكردية وعدم ترجمتها بأي حال من الأحوال ،استناداً لرأي القانوني والذي نص على "بما ان التدريس باللغة العربية والانكليزية فان وضع الأسئلة والأجابة عليها يكون وفقاً للغة التدريس حصراً".
٣. الزام تشكيلات جامعاتكم/ كلياتكم الحكومية والأهلية في المحافظات (كركوك، الموصل، ديالى) بعدم ترجمة الأسئلة الى اللغة المغايرة للغة التدريس وبخلافه تتحمل الجامعة او الكلية كافة التبعات القانونية لذلك.
للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه ...مع التقدير
أ.د. حيدر عبد عضيد
وكيل الوزارة للشؤون البحث العلمي
٢٠٢٥/٨/١٥
جامعة كركوك
University of Kirkuk

قرارات منع اللغة الكوردية..

خلل عابر أم محاولة ممنهجة ؟

*محمد شيخ عثمان

في خطوة أثارت موجة استياء في الأوساط الكردية، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الاتحادية بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٥، قرارا يمنع استخدام اللغة الكردية في الامتحانات الجامعية في جامعات الموصل، كركوك، وديالى، القرار، الذي وصفه كثيرون بأنه عنصري ومخالف للدستور، لم يمر دون رد؛ إذ وُوجه برفض واسع من قبل مؤسسات رسمية، ثقافية، ومجتمعية في إقليم كردستان وخارجه.

لكنّ السؤال الأعمق الذي يفرض نفسه اليوم: هل نحن أمام خلل إداري عابر، أم أمام محاولة ممنهجة للانقضاض على مبادئ التعددية الدستورية وفرض أحادية لغوية وثقافية تتعارض مع روح العراق الاتحادي؟

لا يحتاج المرء إلى اجتهاد قانوني ليعرف أن المادة (٤) من الدستور العراقي تنص بوضوح على أن العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق. ومع ذلك، يبدو أن بعض مؤسسات الدولة ما زالت تتعامل مع هذا النص بوصفه «إكسسوارا دستوريا»، يمكن تجاوزه أو تعطيله بكتاب رسمي أو توجيه وزاري.

فالقرار الصادر عن وزارة التعليم العالي لا يتعلّق فقط بلغة أسئلة الامتحان، بل ينطوي على توجه خطير نحو إقصاء مكوّن أساسي من المعادلة الوطنية، في لحظة سياسية تتطلب تعزيز الثقة لا تقويضها.

رغم تراجع الوزارة لاحقا عن القرار بفعل الضغط، إلا أن المسألة أبعد من مجرد إجراء إداري، إنها جزء من نمط متكرر يستهدف تقليص المساحة الدستورية الممنوحة للهوية الكردية في الدولة العراقية، خاصة في المناطق المتنازع عليها، حيث يتم اختبار حدود الصبر الكردي ومرونة النص الدستوري، فالقرارات الإدارية لا تبنى في الفراغ، بل تعكس في كثير من الأحيان عقلية سياسية كامنة تعجز عن استيعاب التعدد، وتسعى لفرض منطق «الأغلبية الحاكمة» بدل شراكة «المكونات المتساوية».

في دولة اتحادية، لا تكون اللغة حقا قابلا للجدل أو المقايضة، بل عنصرا تأسيسيا للدستور والشراكة الوطنية، ومن هذا المنطلق، فإن الدفاع عن اللغة الكردية هو دفاع عن جوهر الدولة الدستورية نفسها.

ما حدث في ١٦ تموز ليس حادثا عابرا، إنه اختبار جديد لإرادة الشراكة الحقيقية في العراق والمطلوب اليوم ليس فقط التراجع عن القرار، بل إعادة تأكيد التزام الدولة بمبادئ الدستور، وتحصين الحقوق الثقافية واللغوية في مواجهة أي نزعة إقصائية، فالتراجع عن مثل هذه القرارات تحت ضغط الرأي العام والاعتراضات السياسية لا يعني بالضرورة أن أصحاب القرار قد اقتنعوا بخطئهم، بل هو في الغالب تكتيك مرحلي لتفادي التصعيد، في انتظار لحظة أخرى يعاد فيها طرح الموضوع بطريقة أكثر دهاء.

إن السكوت عن هذه المحاولات أو الاكتفاء بالردود المؤقتة يجعل من هذه الحوادث "تمارين اختبار" مستمرة، تهدد مستقبلا بتحويل الاعتراف الدستوري بحقوق القوميات إلى مجرد "عرف سياسي" يمكن تجاوزه بقرار إداري أو تعميم وزاري وإذا كانت الدولة الاتحادية جادة في بناء عراق تعددي ديمقراطي، فلا بد أن تعترف بأن الشراكة اللغوية ليست منّة من الأغلبية، بل ركيزة دستورية ووجودية للدولة ذاتها.

شراكة دستورية أم منطق الأغلبية

منذ إقرار الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، كان الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية خطوة مهمة نحو تأسيس عراق اتحادي يعترف بالتعددية القومية والثقافية. إلا أن ممارسات بعض مؤسسات الدولة الاتحادية في السنوات الأخيرة — من خلال إصدار تعليمات تقيد استخدام اللغة الكردية في الدوائر الرسمية والجامعات ثم التراجع عنها بعد الضغوط — تثير تساؤلات جدية حول مدى التزام الدولة بروح هذا الدستور، وتفتح الباب أمام نقاش عميق: هل نحن أمام عراق فيدرالي قائم على الشراكة الدستورية، أم أن منطق الأغلبية يسعى لفرض نفسه من جديد بطرق ناعمة؟ قبل الخوض في عمق اكثر ، لنطلع على ماجاء في الدستور العراقي حول لغات الوطن :

المادة (٤):

اولاً :ـ اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية، والسريانية، والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية، او بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة. ثانياً :ـ يحدد نطاق المصطلح

لغة رسمية، وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانونٍ يشمل:

أ ـ اصدار الجريدة الرسمية باللغتين .

ب ـ التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأيٍ من اللغتين.

ج ـ الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما.

د ـ فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

هـ – اية مجالات اخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً: ـ تستعمل المؤسسات والاجهزة الاتحادية في اقليم كردستان اللغتين .

رابعاً: ـ اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافةً سكانية.

خامساً: ـ لكل اقليمٍ او محافظةٍ اتخاذ اية لغة محلية اخرى، لغةً رسمية اضافية، اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

عقلية مركزية موروثة

ومع ذلك، لا تزال بعض المؤسسات تتعامل مع اللغة الكردية بوصفها "لغة محلية" أو "ثقافة فرعية" يمكن تجاهلها في الإجراءات الإدارية والتعليمية، وكأن الاعتراف الدستوري مجرد بند رمزي لا يمتد إلى الممارسات اليومية.

هذا السلوك يعكس عقلية مركزية موروثة من أنظمة سابقة، ترفض الاعتراف الحقيقي بمبدأ الشراكة المتساوية بين مكونات العراق، وتحاول إعادة إنتاج خطاب تفوق الأغلبية على حساب التعددية التي يُفترض أن تكون جوهر الدولة الاتحادية.

اللغة الكردية ليست ورقة تفاوضية ولا بندا تجميليا في الدستور، إنها حق مؤسساني يعكس جوهر النظام الاتحادي الذي اختاره العراقيون بدماء ثقيلة وتجارب مريرة، وأي محاولة لانتقاص هذا الحق، سواء بقرارات إدارية عابرة أو بسياسات ممنهجة، هي في الحقيقة محاولة انقلاب ناعم على العقد الوطني العراقي.

المطلوب اليوم ليس الدفاع عن اللغة الكردية بوصفها "لغة قومية" فقط، بل بوصفها مرآة لكرامة المواطن وشراكته الحقيقية في بناء دولة دستورية لا تميّز بين أبنائها و على القوى الكردية، السياسية والثقافية، أن ترتقي بالموقف من رد فعل مؤقت إلى سياسة دائمة تعيد الاعتبار لقضية اللغة الكردية بوصفها قضية وطنية سيادية، لا ملفا تقنيا يُدار بالمراسلات، فالدستور الذي كُتب بدماء الجميع، لا يُسمح لأحد أن يعبث به بالحبر وحده.

ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة لإقرار التشريعات المنصفة للمراة

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢٦ تموز ٢٠٢٥، في مؤتمر (اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة) الذي عقده تيار الحكمة الوطني ببغداد.

وألقى السيد الرئيس كلمة هذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في البدء نتقدم بالشكر الجزيل إلى سماحة السيد عمار الحكيم على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر المهم، والذي يتناول إحدى أهم المشاكل التي تواجه مجتمعنا وبقية المجتمعات في المنطقة والعالم، ففي السنوات الأخيرة، أخذت ظاهرة العنف ضد الإنسان عموما والمرأة بشكل خاص تتسع بسبب الصراعات السياسية والإرهاب وظهرت إلى العلن بشكل أكبر مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، لتشكل تهديدا لتماسك بنية الأسرة العراقية.

نعرف جميعا أن هذه الظاهرة الخطيرة تتعارض مع ما تنادي به الرسالات السماوية من تكريم للمرأة وصون لكرامتها، كما تتعارض مع كثير من الدساتير والقوانين الوضعية في نيل المرأة حقوقها كاملة، وهي في تصاعد مستمر في كثير من دول العالم، في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية. ومع ذلك، فهناك اليوم من لا يزال يحاول الترويج بأن العنف ضد المرأة إشكالية تلازم المرأة الشرقية بل والمسلمة تحديدا.

إن الإجرام والقتل اليومي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني عموما والمرأة الفلسطينية خصوصا وهي تسقط على أعتاب المنظمات الإنسانية طلبا للمساعدات بسبب سياسة القتل والتجويع التي ينتهجها الكيان المحتل، هو دليل صارخ على سياسة التمييز والكيل بمكيالين، وهو يجري على مرأى ومسمع من المنظمات الأممية والمجتمعية المنادية بحقوق المرأة والمطالبة بوقف العنف ضدها.

لقد عانت كثير من النساء العراقيات وفي كثير من الأوقات من سياسات نظم الحكم المتعاقبة، فعاشت التمييز والتهميش دون أن تمكن من الشأن المجتمعي بمختلف الذرائع، وظلت حبيس الدور المرسوم لها بحجة نقص الخبرة وعدم الكفاءة التي سلبتها حقوقها، فخضعت لكثير من الممارسات اللا إنسانية، ومنها الزواج القسري وغيرها من التقاليد المجتمعية البالية.

السيدات والسادة الحضور..

تعيش النساء العراقيات اليوم في ظل الديمقراطية وحرية الرأي وقبول الآخر وتحقق الأمن والاستقرار، وبالرغم من الخطوات التي تحققت على طريق نيلها حقوقها المشروعة وخوضها في ميدان السياسة وإدارة الشأن العام الحكومي والسياسي إلا أن مشاركتها السياسية لا زالت دون الطموح، وما نتمناه هو أن تتحسن أوضاع النساء بوتيرة أسرع وفي المجالات كافة.

إن العراق من الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW – Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women) في عـام ١٩٨٦، إلا أنه وضع تحفظات أساسية على بعض موادها، مما حال دون تفعيلها الكامل.

وبموجب التعديل الأخير لقانون الأحوال الشخصية العراقي (١٨٨ لسنة ١٩٥٩)، الذي أقرّ في ٢١ يناير ٢٠٢٥، تمنح المرأة حق اختيار تطبيق مدونة الأحكام الشرعية عند تسجيل عقد الزواج أو بعده بطلب رسمي للمحكمة، وهناك إلزام على كل من الوقفين الشيعي والسني بإصدار مدونة شرعية تشمل التفاصيل المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وهنا ندعو إلى الإسراع في اقرار المدونة بشكل يحفظ حقوق الجميع.

كما ندعو مجلس النواب إلى اتخاذ الخطوات الجادة على طريق إقرار التشريعات المنصفة للمرأة وبما ينسجم والأطر الدستورية ومن ضمنها مشروع قانون الهيئة العليا لتمكين المرأة الذي تقدمت به رئاسة الجمهورية العام الماضي.

في الختام لا يسعنا إلا أن نترحم على روح الراحل الكبير السيد عبد العزيز الحكيم المؤسس لهذا التقليد السنوي الطيب، كما نشكر القائمين على هذا المؤتمر متمنين التوفيق والسداد للجميع وأن تنال المرأة حقوقها كاملة كشريك أساسي في بناء المجتمع والوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

اهتمام الحكومة بملف المرأة وتمكينها وإنصافها وضمان حقوقها

وكذلك حضر رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شاع السوداني، السبت، الحفل السنوي الذي أقامه تيار الحكمة الوطني في العاصمة بغداد بمناسبة اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يوافق الأول من صفر من كل عام. وفي كلمة ألقاها خلال الحفل، جدّدُ سيادته شكره لرئيس تيار الحكمةِ الوطنيّ، السيدِ عمار الحكيم، للاستمرار في الاحتفاء بهذا اليوم الذي أطلقَه السيد عبد العزيز الحكيم (رحمه الله)، تجسيدا لقيمة المرأة، والتأكيد على أهمية صون كرامتها، وحفظ حقوقِها، مشيرا الى أن اختيار الأول من صفر يذكرنا بوقفة العقيلة زينب (عليها السلام) وخطبتها العظيمة في مجلس الحاكم الظالم.

وأكد السيد السوداني ان الحكومة استشعرت قيمة المرأة ومكانتها ودورها في المجتمع، وأفردت لها حيزا مهما في برنامجها، عبر إصدار التوجيهات، والتوصية بالتشريعات والقوانين لتوفير بيئة سليمة للمرأة لتأدية مهامها بالوظيفة العامة وفي القطاعِ الخاص، ووضع الخطط لتمكينهن وتوفير فرص العمل لهن، مشيرا إلى أن المجتمعات التي تنكل بالنساء وتهضم حقوقهن لن تحظى بالأمن الاجتماعي، كون المرأة تمثل أساس التماسك بالمجتمع.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء:

المرأة تحظى ضمن العقيدة والتشريعِ الإسلامي بمكانة عالية من التقدير والرعاية، بعكس ما يراد تسويقه عن الإسلام.

سعينا لإنصاف النساء وتمكينهن للإسهام في بناء المجتمعِ والدولة إيمانا منا بمكانتهن وقدرتهن على النجاح.

اطلقت حكومتنا الاستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠٢٣ - ٢٠٣٠) والتحديث الثاني للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

أطلقنا الخطة الوطنيةَ الثالثةَ للمرأة والأمن والسلام (٢٠٢٥- ٢٠٣٠)، وأسسنا المجلس الأعلى لشؤون المرأة.

جرى تفعيل قانون الناجيات الإيزيديات والمكونات الأخرى.

تم افتتاح دور الحماية الاجتماعية للنساء الفاقدات المأوى في أربع محافظات، وجارٍ العمل لافتتاحِ دور أخرى في بقية المحافظات.

سيتم تقديم تقرير عن اتفاقية حقوق المرأة أمام مجلسِ حقوق الإنسان في تشرين الثاني المقبل.

جرى شمول أكثر من (٥٧٦,٧٢٠) أمرأة بنظام الرعاية الاجتماعية.

تم رفع سقف الإعانة للنساء المعيلات للأسر المشمولة بالحماية اللاتي بلغ عددهن (١٦٥,٦٨٦) امرأة.

بلغ عدد النساء العاملات في القطاعِ الخاص المشمولات بالضمان الاجتماعي (٥٠,٥٩٢).

دعمنا المبادرات المعززة لنشاطات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية.

تتعرض نساء غزة لتنكيل وانتهاك لحقوقهن على يد قوات الاحتلال، وتعرضهن للاستهداف المباشر أثناء محاولتهن الحصول على ما يسد رمق أطفالهن.

المجتمعِ الدولي تقاعس عن أداء مهامه الأخلاقية والقانونية إزاء ما يجري من جرائم في قطاع غزة وعمليات تجويع.

العنف ضد المرأة مؤشر على خلل في التوازن المجتمعي والأخلاقي

من جهته أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي الدكتور فائق زيدان، السبت الموافق ٢٦ /٧/ ٢٠٢٥ أن مناهضة العنف ضد المرأة ليست مجرّد شعار، بل التزام شرعي وقانوني وإنساني وأخلاقي.

وأضاف القاضي فائق زيدان، في كلمة له خلال مؤتمر مناهضة العنف ضد المرأة المنعقد في العاصمة بغداد، بمناسبة اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، برعاية سماحة السيد عمار الحكيم، أن "العنف ضد المرأة ليس قضية خاصة، بل هو مؤشّر على خلل في التوازن المجتمعي والأخلاقي، وحين نواجه هذه الظاهرة بحزمٍ وعدالة، فإننا لا ننصف المرأة فحسب، بل نُعيد للمجتمع إنسانيّته، وللدولة هيبتها، وللقانون رسالته".

وتابع أن "مجلس القضاء الأعلى، وإدراكا منه لخطورة العنف ضد المرأة وتداعياته المدمّرة على النسيج المجتمعي، يضع هذا الملف في صدارة أولوياته"، لافتا إلى "العمل المستمر على ضمان وصول النساء إلى العدالة، من خلال محاكم متخصّصة، وقضاة مدرّبين على التعامل مع قضايا العنف الأسري والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتفعيل النصوص القانونية الرادعة لكلّ من يعتدي على المرأة".

وشدد على أنّ "معالجة العنف ضد المرأة لا تقتصر على الجانب القضائي وحده، بل تتطلّب تكاملا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب المجتمع المدني والمؤسسات الدينية"، داعيا إلى "مراجعة القوانين التي قد تتضمّن ثغرات تُضعف حماية المرأة، والعمل على تعديلها، وإطلاق حملات وطنية للتوعية القانونية بحقوق المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات ذات الهشاشة الاجتماعية".

وأُشاد بـ"جهود رابطة القاضيات العراقية، والمؤسسات النسوية العاملة في المجال الحقوقي، على ما يقدّمنه من دعم حقيقي في بناء بيئة قانونية تحترم كرامة المرأة وتكفل لها الحماية"، مشيرا إلى "الحرص على دعم مسيرة المرأة القاضي وتمكينها في جميع مفاصل العمل القضائي، دون تمييز أو تهميش، إيمانا بأن العدالة لا تكتمل إلاّ بمشاركة المرأة فيها على قدم المساواة".

وفيما أكد أن "السنوات الأخيرة شهدت تصاعدا ملحوظا في حضور القاضيات داخل المحاكم، في مختلف التخصصات"، جدّد العهد بأن "يظلّ القضاء العراقي، برجاله ونسائه، سدّا منيعا في وجه كلّ مظاهر الظلم والتمييز، حاميا للضعفاء، ومعزّزا لقيم الحق والعدالة".

د. عدالت عبدالله:

أحداث المنطقة وسياسة «العراق أولاً»

يمكن لأي مراقب سياسي لأوضاع وأحداث منطقة الشرق الأوسط أن يتفهم صعوبة اتباع سياسة تُوصف، في عالم السياسة خلال العقد الأخير، بسياسة «النأي بالنفس». ويعود ذلك إلى أن الأمر لا يتعلق بإرادة ذاتية بحتة يقبلها الجميع كما هي، وإنما يرتبط بما يُطلق عليه «سياسة تأويل السياسات»، أي تقييم الآخر للمواقف السياسية بناءً على جدواها بالنسبة لوقائع الصراعات والحروب والمحاور السياسية.

كما أن لسياسة النأي بالنفس أوجهًا سلبية قد تعني، في سياقها العام، نمطًا من الانتهازية السياسية، التي لا علاقة لها بمصالح البلاد والعباد، وإنما ترتبط بجشع النخب المتنفذة في الدولة أو القوى السياسية

> يمكن لأي مراقب سياسي أن يتفهم صعوبة اتباع سياسة «النأي بالنفس»

المتسلطة، أو حتى بمطامح شخصية يتوقف تحقيقها أو الحفاظ عليها على تبني سياسات معينة باسم الدولة والأمة، حفاظًا على المواقع والمناصب السياسية، التي ربما تتغذى ـ في جزء منها ـ على الدعم الخارجي والتأييد الأجنبي، القائم هو الآخر على مبدأ مراعاة المصالح المشتركة وتعزيزها ضمن استراتيجية خطيرة، هي الفخ الذي ينصبه الآخر لك من دون أن تدرك أبعاده المستقبلية أو عواقبه على المدى البعيد.

كما أن سياسة النأي بالنفس، بالصورة التي نعنيها هنا، قد تكون أحيانًا سياسة غير مجدية ولا واقعية، خصوصًا إذا كانت الصراعات الخارجية ـ كما يُقال أو كما هو سائد في منطقتنا ـ لها امتدادات داخلية أو حدودية، قد يكون من المستحيل معها التزام الحياد فعليًا، فضلاً عن معانٍ أخرى لهذه السياسة، تصل أحيانًا إلى حد اعتبارها تخليًا واضحًا عن الحق ونصرة قضية عادلة، أو قضايا الأمة، أو الدوائر التي تنتمي إليها.

وعليه، نستنتج أن هذه السياسة ليست ذات جدوى، ولا قابلة للتعميم في كل الأوقات والأزمان والأمكنة، أو تجاه كل القضايا والأحـداث، وإنما تنجح عندما تنبع من استراتيجية راسخة أثبتت عمليًا، وبالتجربة، أنها تخدم المصالح الوطنية، وكل ما يرتبط بالجوانب المعنوية والحضارية والرمزية لوطنٍ ما.

أما بالنسبة للعراق، فهذه السياسة قد تكون مجدية إذا ما تم تبنيها بوعي، وبصياغة عراقية مختلفة من حيث العنوان والمضمون، أو التفكير والممارسة، عمّا يمارسه الآخـرون، ويمكن توظيفها أيضًا في بعض التحديات والصراعات التي تستدعي تجنّبها حمايةً لمصالح البلاد العليا. ولكننا سمّينا هذه السياسة، عراقيًا وفي كتابات لنا، باسم مختلف.

نحن نُطلق عليها سياسة «العراق أولاً»، أي ترتيب المواقف والسياسات وتنظيمها على أسس أولوية وطنية بات من حق الدولة العراقية ومجتمعها الالتزام بها، وإيلاؤها الاهتمام المطلوب، لتجنيب البلد كل تلك الأحـداث أو الحروب أو الاستقطابات الدولية والإقليمية، التي تهدف إلى توريط البلدان بها رغماً عن إرادتها، ودون أي اعتبار لاستقلالية قرارها السياسي.

بعبارة أخرى، إن سياسة «العراق أولاً» هي سياسة ناجعة وبديلة للجوانب الضعيفة في سياسة النأي بالنفس التي أطلقتها لبنان، على سبيل المثال، عام ٢٠١١ إزاء الأزمة السورية، من دون إدراك أن التزام جميع

> **الأمر لا يتعلق بإرادة ذاتية بحتة بل بتأويل السياسات**

الفرقاء بها لن يحدّ من مطامع تل أبيب في هذا البلد. فمهما قدمت بيروت نفسها كدولة غير منحازة حيال تلك الأزمة، فلن تستطيع تجنّب الغزو الاستخباراتي والعسكري والأمني والسياسي الذي تمارسه إسرائيل بحق لبنان، كجزء من استراتيجيتها الأمنية الوقائية، القائمة أساسًا على أوهام الخطر الوجودي عليها.

وهذا يعني أن سياسة النأي بالنفس غير قادرة على قراءة ما هو غير مرئي في حقل السياسة، أو ما هو مخفي في أجندات المخابرات، أو ما هو مضمور في استراتيجيات الأجنبي. ولهذا السبب، لا تستحق التعميم تجاه كل الصراعات والتحديات والملفات الخارجية. وعليه، نجد أن سياسة «العراق أولاً»، ولا سيما في بُعدها الخارجي ـ أي ما يتعلق بالموقف من الصراعات والتحديات التي تأتي من خارج البلاد ـ هي الأنجع والأنسب، طالما أنها تُعبّر عن أصالة الموقف وعراقية القرار.

بمعنى آخر، إن سياسة «العراق أولاً» قد تعني عدم التدخل عسكريًا في حروب المنطقة، لكنها لا تعني التخلي المعنوي والإعلامي عن مبدأ نصرة الحق في مواجهة الباطل، أو مواجهة كل من يشعل نار الحروب والصراعات في المنطقة، وبالتالي الدفاع عن كل من يدافع عن نفسه، وعن كل من يؤمن بمبادئ السلام واحترام القوانين الدولية، ويرفض العنف ومنطق القوة لحسم الملفات والقضايا الشائكة في المنطقة.

إن العراق حينما يتبنى سياسة «العراق أولاً»، فإن له أكثر من رسالة يوجهها إلى الأطراف الخارجية، أبرزها أن لهذا البلد الحق المطلق في ألا ينخرط في حروب تُفرض كرهًا على شعوب المنطقة، وأن على الأطراف التي تبادر بها ألا تفرض شروطها على الدول التي لها مصالحها الخاصة.

كما تعني أن العراق بإمكانه أن يسهم في إفشال مخططات الظالم ونصرة المظلوم بالمقابل، بأساليبه وطرقه الخاصة، وأن يُبلغ العالم بأنه لا ينأى بنفسه عندما يكون اتجاه الأحـداث والصراعات وعواقبها الوخيمة يستهدف العراق أيضًا، ربما من خلال خلق حجج ومبررات مسبقة وشرعنة ضرب مصالحه وأمنه.

إن العراق عندما يرفع شعار «العراق أولاً» إزاء أحداث المنطقة، يعي ما يفعل، ولا حاجة له بوصايا الآخرين أو بسياساتهم القائمة على التوريط، فالبلد هو الأدرى بما يمثّل له سياسات ناجعة ووطنية، ولا يحق لأحد أن يُملي عليه ما يجب القيام به.

*صحيفة «الصباح» البغدادية

مشاري الذايدي:

السوداني وشعار: العراق أولاً

أفلح العراق بالنجاة بنفسه من أهوال وعواقب الصدام الإسرائيلي - الإيراني في حرب الـ١٢ يوماً الماضية، رغم خصوصية وإشكالية العلاقة مع إيران، و«الرعاية» الامريكية، للعراق «الامريكي» كما وصفه ذات يوم الصحافي والسياسي العراقي المعروف حسن العلوي.

هذه سياسة تستحق الإعجاب بالقيادة السياسية للعراق، لقد كان من السهل الانخراط في هذه الحرب لصالح الطرف الإيراني، مع وجود الكيانات المُسلّحة، الموالية للخطّ العقائدي والسياسي لإيران، ما يُعرف في العراق بالفصائل الولائية.

هذه الفصائل تملك الأسلحة النوعية من إيران وغيرها، وتملك المال الوفير، والنفوذ الكبير، ومع ذلك نجح العراق في النأي بنفسه من الحريق الخطير، وطبّق عملياً شعار «العراق أولاً» كما قال بسرور، رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني، في حـواره اللافت مع الزميل رئيس التحرير غسّان شربل.

قال السوداني في حواره، وهو يستعيد اللحظات الحرجة مع بداية الصدام الكبير بين طهران وتلّ أبيب، إنه كانت هناك توقعات في الإقليم بأن «هذا الحدث المهم يورط العراق في هذه الحرب وفي

الاعتداء على دولة جارة، وهو ضد دستورنا وثوابتنا السياسية في عدم السماح لأي جهة أو دولة بأن تستخدم الأجـواء أو الأراضـي العراقية كمنطلق للاعتداء على الآخرين».

كانت المعضلة كبيرة والسؤال وجودياً كما عاشه السوداني، قال عن هذا السؤال: «كيف نحافظ على الأمن الداخلي والموقف السياسي والموقف الوطني تجاه هذه الأزمة. وهذا ما نجحنا فيه ولله الحمد، ببلورة موقف وطني واحد رافض للعدوان ولانتهاك السيادة والأجواء العراقية، ويدعم مواقف الحكومة في الحفاظ على مصالح العراق والعراقيين، والنأي بالعراق عن الانزلاق في هذه الحرب. هذا كان موقفاً مهماً على المستوى الداخلي».

نجا العراق - لله الحمد - من هذا المنزلق الخطير، والتحدّي الكبير هو الحفاظ على هذا النهج، وترسيخ سيادة الدولة العراقية على «كل» الفصائل وعدم إضعاف الدولة بإدماج التيارات اللادولتية، في أحشاء الدولة.

شعار «العراق أولاً» يجب أن يكون رؤية العراق السياسية والاجتماعية الحاكمة للعراق اليوم، ليس بمعنى الشوفينية السطحية الغوغائية، بل بمعنى استشعار المسؤولية الكبرى تجاه الوطن، وأهل الوطن، كل العراقيين من شيعة وسنة ومسيحيين وصابئة ويزيديين وعرب وكرد وتركمان، وعلمانيين وحركات شبابية ونسائية، كما رجال العلم الديني وطلبتهم، بكلمة: كل العراقيين. فالعراق أولاً والعراقيون كذلك.

* صحافي وكاتب سعودي.
*صحيفة«الشرق الأوسط» اللندنية

ابراهيم العبادي:

سياسة الأمن القومي العراقي

إننا أمام مشهد يعكس هشاشة الإجماع الوطني، وضعف البنية الفكرية للأمن القومي، وانقسام الولاءات بين الدولة والجماعة، وبين العقل والعاطفة. وتبقى النتيجة واحدة: عدم قدرة العراق على تبني موقف وطني موحد يعبر عن مصالحه الحيوية، ويؤسس لسياسة أمن قومي فاعلة، متماسكة...

تعرف سياسات الأمن القومي بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية مصالحها الحيوية، وسلامة أراضيها، واستقرار مجتمعها من التهديدات الداخلية والخارجية. وهي سياسات متعددة الأبعاد، تشمل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعتمد على رؤية شاملة تدمج بين الحماية والدفع نحو التنمية المستدامة.

في العراق، كُتبت على مدار السنوات التي أعقبت التغيير السياسي في ٢٠٠٣ عدة نسخ لما سُمي بـ"استراتيجية الأمن القومي"، وقد ذهب بعض المتخصصين إلى توسيع المفهوم ليشمل ما يُعرف بـ"نظرية الأمن القومي العراقي"، والتي تتضمن رؤىً ومفاهيم عن الموقع الجيوسياسي للدولة، وطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها، سواء كانت واقعية أو محتملة، فضلاً عن سبل مواجهتها، وأفق المستقبل وفرص النمو الممكنة. هذه الوثائق غالباً ما تضمنت طموحات ببناء دولة عصرية، تنعم بالاستقرار وتواكب قطار التنمية العالمي.

غير أن ما ظل غائباً أو مهمشاً في معظم هذه الوثائق

> أيديولوجية الدولة ظلت غائبة في معظم وثائق الاستراتيجية

هو الجانب المتعلق بـ"أيديولوجية الدولة"، بمعنى منظومة القيم والمعتقدات والاتجاهات التي تشكل وعي الرأي العام وتنعكس على السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية، في جوهرها، ليست مجرد قرارات تقنية أو ردود أفعال آنية، بل هي انعكاس مباشر لثقافة المجتمع السياسي وتصوراته الكبرى عن الذات والآخر. إنها تُصاغ عبر ممثلي الشعب، وتضبطها القواعد الدستورية، وتخضع لمساءلة تشريعية ورقابة مجتمعية، وتمتحن في ميدان الإعلام المفتوح.

في الحالة العراقية، يسود مشهد سياسي وإعلامي فوضوي لا يُقارن بما هو قائم في أي دولة أخرى، فوضى ناتجة عن تداخل المصالح، وتضارب المرجعيات القيمية، وتعدد الولاءات داخل الجماعات السياسية والمكونات الحزبية. والمفارقة أن أسباب التنازع والانقسام لا تنحصر في القضايا الداخلية، بل تمتد لتشمل التفاعلات مع الإقليم والعالم. إذ نلاحظ أن العراقيين، بمختلف أطيافهم، يتفاعلون بشكل حاد وعاطفي مع ما يجري خارج حدودهم، بل ويختلفون حوله تبعاً لانتماءاتهم الطائفية والقومية والمذهبية.

طبيعي أن يتأثر الإنسان بما يجري في محيطه، وأن يعبر عن مواقفه انطلاقاً من قناعاته ومدركاته، غير أن التعبير الشعبي أو الفردي يجب ألا يطغى على موقف الدولة الرسمي، الذي يُفترض أن يكون عقلانياً ومحكوماً بالمصلحة العليا. فالدول لا تبني سياساتها على العواطف والانفعالات، بل على مبدأ التوازن بين المصالح والمخاطر، بين الداخل والخارج، بين الواقع والطموح. والتحدي هنا هو أن تحافظ الدولة على انسجام موقفها الداخلي ووحدتها الوطنية، وهي تمضي في صياغة سياستها الخارجية.

ولعل من الملفت أن لحظات نادرة فقط شهدت تبلور موقف وطني موحد تجاه أحداث إقليمية كبرى. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة اعتماد قاعدة "دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح" كإطار عام للسياسة الخارجية، لكنها لم تفلح دائماً في ضبط الإيقاع الداخلي، الذي ظل في كثير من الأحيان خاضعاً لانفعالات مذهبية وتحيزات أيديولوجية راسخة.

الإعلام العراقي، في كثير من مظاهره، تحوّل إلى ساحة للجدل والانقسام والتراشق بين تصورات متناقضة، في ظل غياب توجيه استراتيجي أو التزام مهني بمصلحة الدولة.

نعاني من فائض حرية لا تضبطه مسؤولية، ومن ثقافة سياسية شعبوية، عاطفية، غير قادرة على إدراك التحولات الجارية في البيئة الدولية. فالعالم يتغير بسرعة، في حين يتمسك العراقيون، في معظمهم، بثوابت فكرية تجاوزها الزمن: من ثوابت الوعي الوطني في العهد الملكي، إلى ثوابت القومية الوحدوية في عهد ما بعد الجمهورية، ثم إلى ثوابت الوعي الديني المتأخر.

> لحظات نادرة فقط شهدت تبلور موقف وطني موحد تجاه أحداث إقليمية كبرى

هـذه الانقسامات ليست مجرد نظريات، بل لها تجليات عملية دامية في السياسة العراقية. فلطالما انقسم العراقيون بين "عروبيين وحدويين"، و"وطنيين عراقيين"، و"أمميين اشتراكيين"، و"إسلاميين" يستقون مواقفهم من مفاهيم الأمة العقدية. وسالت دماء غزيرة في سبيل تجسيد هذه المبادئ المتباينة في السياسة الخارجية والداخلية.

بعد التغيير، كان الأمل أن تُترك هذه الانفعالات لصالح مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، لكن تبين لاحقاً أن اللاشعور السياسي الطائفي لا يزال هو المحرك الأقوى. فحين تقهقرت الهويات السياسية إلى مستويات الطائفة والعشيرة، صار من الطبيعي أن تُقدم الجماعة على الوطن. فحين اندلعت الأزمة السورية، رأينا انقسامات حادة: فاعلون سياسيون سنة دعموا المعارضة المسلحة بدافع طائفي، وفاعلون شيعة أبدوا قلقهم العميق من صعود جماعات جهادية سنية قد تصل إلى الحكم، محملة بخطاب إقصائي تجاه المكونات الأخرى.

في مثل هذه الحالات، وخصوصاً على الحدود الساخنة للعراق، ظل الموقف الرسمي العراقي متأرجحاً بين سعي الدولة إلى اعتماد سياسة متوازنة تحفظ الأمن وتمنع التداعيات، وبين ضغوط شعبوية وإعلامية وأيديولوجية تُسوق لمواقف انفعالية تضعف من قدرة الدولة على المناورة وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

هذا الانقسام بين "عراق الدولة" و"عراق الجماعات" يمثل التحدي الأكبر أمام سياسة أمن قومي رصينة. ففي الوقت الذي تحاول فيه الدولة رسم سياسة خارجية متوازنة، تنسجم مع مسؤولياتها الإقليمية والدولية، تصر بعض القوى الحزبية والطائفية على التعبير عن مواقفها دون اعتبار للمصلحة الوطنية أو لحسابات المستقبل، مما يهدد الأمن السياسي والاقتصادي، بل وحتى البيئة الفكرية للبلد.

تجلى هذا التناقض بشكل واضح في التعامل مع تطورات الصراع في غزة ولبنان، وفي الحرب التي اندلعت بين إسرائيل وإيران، وكذلك في ما يحدث في الجنوب السوري، وفي الترتيبات الجارية لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. كل هذه الأحداث كشفت مدى تباين الرؤى داخل المجتمع السياسي العراقي، وعمق الفجوة في فهم ما يجري، وفي تقدير المصالح والمخاطر.

إننا أمام مشهد يعكس هشاشة الإجماع الوطني، وضعف البنية الفكرية للأمن القومي، وانقسام الولاءات بين الدولة والجماعة، وبين العقل والعاطفة. وتبقى النتيجة واحدة: عدم قدرة العراق على تبني موقف وطني موحد يعبر عن مصالحه الحيوية، ويؤسس لسياسة أمن قومي فاعلة، متماسكة.

*شبكة الاعلام العراقي

محمد حسن الساعدي

العراق وتحديات خارطة سياسية جديدة

صحيفة «كيهان» الايرانية

تقترب الانتخابات النيابية في ظلّ أزمات متراكمة ومشهد سياسي مضطرب، مع ارتفاع في الخطاب الطائفي، ووضـوح للنفوذ الخارجي، يرافقها ضعف ثقة الشارع العراقي بالعملية الديمقراطية، وتصاعد المطالبات بإصلاح شامل لأوضاع البلد.

رغم كلّ ذلك تلوح في الأفق ملامح خارطة سياسية جديدة، قد تعيد تشكيل موازين القوى، وتمهّد لمرحلة انتقالية في بنية الحكم، رغم أنّ البيئة الانتخابية في العراق لا تزال مأزومة، نتيجة تراجع الثقة الجماهيرية بالمؤسسات، وتراكم ملفات الفساد، واستمرار تأثير المال السياسي... وقد أظهرت التجارب السابقة، لا سيما انتخابات ٢٠٢١، ازدياد عمق الفجوة بين المواطن والطبقة السياسية، مع ارتفاع نسبة العزوف عن التصويت، وما رافقها من اتهامات بالتزوير، وانعدام الشفافية في النتائج.

مفاتيح التحوّل السياسي المحتمل، قد تستند على صعود القوى المستقلة والحركات الشبابية، كقوى تشرين والتيارات المدنية والتي تشكّل تحدياً للقوى التقليدية، خاصة في ظلّ تراجع شعبية الأحزاب الكبيرة، وتآكل مكانتها وشرعيتها الاجتماعية، إذا استطاعت هذه الحركات، التوحد ضمن برامج واقعية وتحالفات واسعة، فهي مرشحة لإحداث اختراق واضح في الخارطة السياسية، رغم صعوبة تحقيق اشتراطات ذلك...

تلوح في الأفق ملامح خارطة سياسية جديدة

جانب آخر يجب الالتفات إليه، يتعلق بإعادة فرز القوى الشيعية، فالتيار الصدري وإنْ انسحب من البرلمان، فهو لا يزال لاعباً قوياً في الشارع، ويسعى إلى إعادة تعريف الشرعية الانتخابية، بناءً على مشروع الدولة كما يراه هو...

في المقابل فإنّ قوى الإطار التنسيقي تحاول الحفاظ على موقعها، لكنها تواجه تحديات داخلية وخارجية، كبيرة وكثيرة جداً.

الدور الكردي والسني هو الآخر له دور في المعادلة المقبلة، فالقوى الكردية تعاني من الانقسام والصراع الداخلي، ما قد يضعف موقفها التفاوضي، أما القوى السنية فهي تحاول إعادة تشكيل نفسها، وتجد لها مكاناً جديداً للتموضع ضمن الخارطة السياسية، مع بروز تحالفات جديدة، خارج عباءة الزعامات التقليدية، مما قد يغيّر توازنات السلطة في بغداد.

دور المرجعية الدينية العليا، قد يكون إلى جانب ضغط الشارع، ويشكل كلاهما عوامل حاسمة في رسم المشهد القادم، إما من خلال توجيه الأول للمشاركة الفاعلة أو كبح محاولات التزوير وفرض الإرادات، وسيستجيب لها الطرف الثاني بكلّ تأكيد، وبنسبة عالية جداً.

يبقى النفوذ الخارجي وتحديات السيادة، أحد العوامل الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي، وأنّ اللاعب الإقليمي والدولي في الانتخابات لا يمكن تجاهله، فإيران والولايات المتحدة كلٌ وفق أدواتـه، تتابعان المشهد وتدعمان أطرافاً مختلفة، ما قد يُدخل البلاد في دوامة صراع الإرادات، ويضعف المسار الوطني المستقل.

مع هذه التغيّرات فإنّ المرجّح أن تتشكل خارطة سياسية جديدة تقوم على:

*تراجع هيمنة الكتل الكبرى لمصلحة توازن كتل أصغر وبشكل أكثر تعقيداً.

*بـروز قـوى مستقلة وشبابية قد تحصل على مقاعد مؤثرة.

*إعـادة توزيع التحالفات وفق معايير المصلحة الوطنية لا الانتماء الطائفي.

*احتمال تشكيل حكومة بأغلبية سياسية مقابل معارضة برلمانية معقولة وهو تطوّر إيجابي إن تحقق.

بعيداً عن تحديد مدى تحقق تلك الاحتمالات من عدمها، فالانتخابات المقبلة تمثل لحظة فاصلة في تاريخ العراق السياسي.. فإما أن تكون بوابة لإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، أو محطة إضافية في مسلسل الانقسام والشلل السياسي، والرهان اليوم ليس فقط على من سيفوزون، بل على ما إذا كان هؤلاء المنتصرون سيفهمون رسالة الشعب، ويتجهون لبناء مشروع وطني جامع، يقدّم العراق على الـولاءات، والسيادة على التبعية...

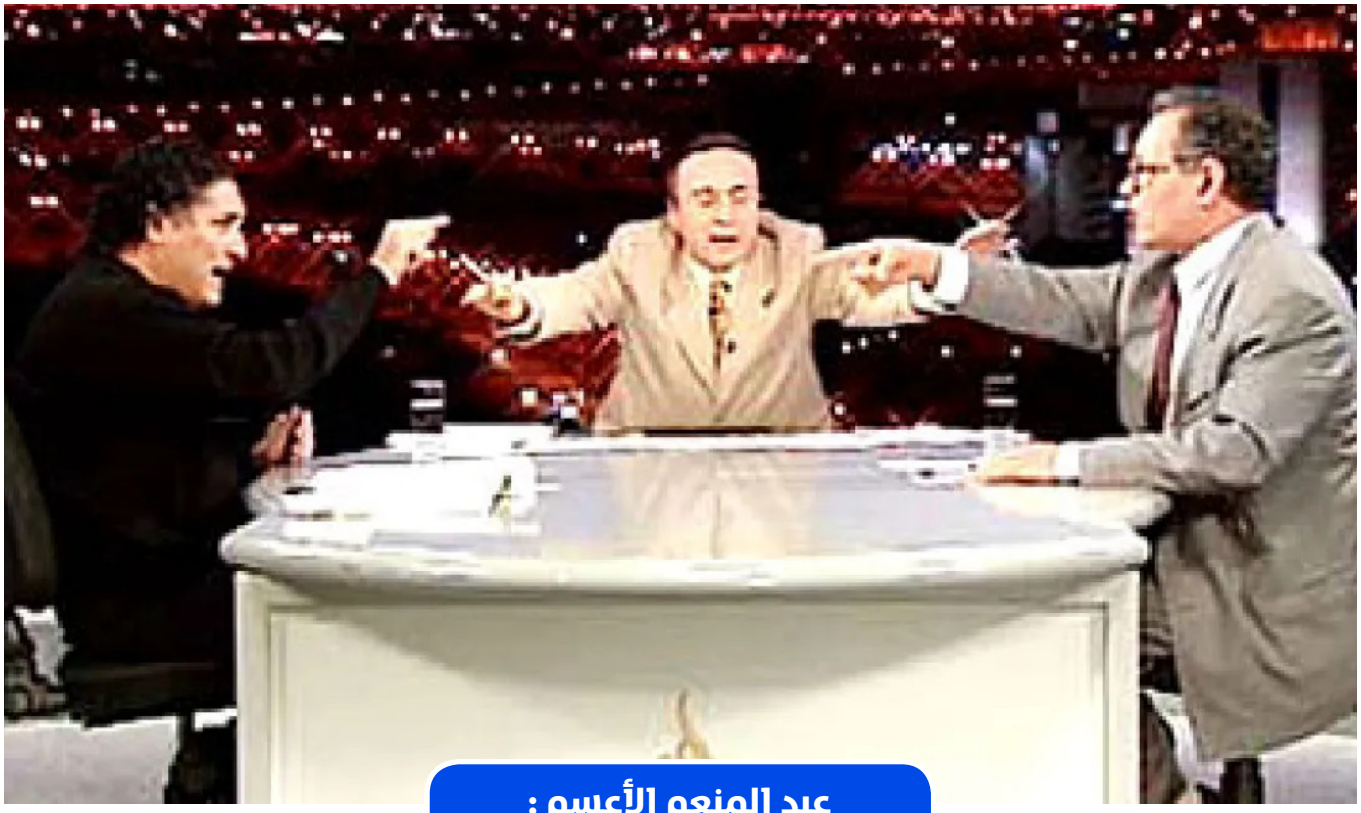

عبد المنعم الأعسم :

فايروس { فيصل القاسم }

استفرد فضاءا قطر والعراق، وفضائية الجزيرة وبضعة فضائيات عراقية، دون عالم الفضائيات كله بهذا الضجيج وهذه المهاترات على أنهما حوار سياسي في شأن من الشؤون العامة، وذلك بلغة التشهير والتسقيط والإثارة المُصنّعة، المهيأ لها، والمدفوع أجرا عنها، وفي برامج مسائية يعاد عرضها عدة مرات، الأمر الذي اصطلح عليه في مدارس الإعلام والعديد من الدراسات ب»فايروس فيصل القاسم» صاحب برنامج «الاتجاه المعاكس» من الفضائية القطرية، حيث لم يقلده في صنعة التأليب وتبادل العياط على الهواء سوى حوالي عشر قنوات فضائية عراقية كرست برامجها السياسية الحوارية في «توليف» معارك ديكة وحلبات بصاق وشتائم تطال المقامات والأعراض والحياء، وهي تناقش (هكذا يقال) أخطر القضايا التي تواجه العراق، ومن غير تردد، أقول، إن ثمة القليل من المشاركين في هذه الولائم المعيبة يحاولون الابتعاد عن مطعن الابتذال، والسقوط في الضحالة، وتسويق الضجيج.

ومـن دون أيـة فضائية عربية أو عالمية وجد فايروس فيصل القاسم مرتعه ودَبَـقه على شاشات بعض الفضائيات العراقية، وفي بعض برامجها السياسية الحوارية، حيث تعرّفنا منها، لشديد الأسف، على شتائم سوقية، وشتامين سَوَقة.. وعلى مقدمي برامج مُساقين.

***قالوا:**

«»إذا شبع المرء.. لم يجد للخبز طعما».

مثل اسكتلندي

اوجلان: مراسم حرق الاسلحة أظهرت إرادة وإيمانا وعزيمة على السلام

أدلى وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) ببيان عُقب لقائه مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان في سجن إمرالي وجاء البيان المكتوب لوفد إمرالي ما يلي:

«إلى وسائل الإعلام والرأي العام،

بصفتنا وفد إمرالي التابع لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî)، أجرينا بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٢٥، لقاء مع السيد عبدالله أوجلان استمر ثلاث ساعات ونصف، وذلك في سجن إمرالي.

وناقشنا خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول اللقاءات التي أجريناها في الأيام الأخيرة، مع السيد رئيس الجمهورية، والسيد وزير العدل، وقادة الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بمراسم إتلاف الأسلحة التي أُقيمت في ١١ تموز الجاري، تم نقل الانطباعات والمعلومات وكذلك الانعكاسات المرتبطة بها، وبدوره أكد السيد عبدالله أوجلان على أن الطريقة التي أُقيمت بها المراسم، والإرادة التي تم إظهارها، وكذلك الوعي والإيمان والتصميم على السلام التي تجلّت من خلالها، كانت ذا قيمة عالية للغاية.

وقد أكد على أنه يتوقع أن تكون أعمال اللجنة البرلمانية شاملة وأن تُقدّم مساهمة مهمة من أجل السلام والديمقراطية، وذلك من خلال أسلوب شامل وجامع.

كما وجّه تحياته وأطيب تمنياته الصادقة إلى الشعب وجميع الأوساط الاجتماعية

مع فائق الاحترام والتقدير.

وفد إمرالي

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî)

الاعلان عن عدد أعضاء لجنة السلام البرلمانية

في إطار نداء «السلام والمجتمع الديمقراطي»، أعلن رئيس البرلمان التركي، نعمان كورتولموش في ٢٥ يوليو ٢٠٢٥ ، عن تشكيل لجنة برلمانية مكوّنة من ٥١ عضوا، بهدف دعم مسار السلام وتعزيز الديمقراطية.

وقد وجّه كورتولموش دعوات رسمية إلى الكتل النيابية للأحزاب السياسية، طالبا منها ترشيح ممثليها في اللجنة، وتم اعتماد التوزيع التالي لمقاعد اللجنة بين الأحزاب:

٢١ عضوا من حزب العدالة والتنمية (AKP)

١٠ أعضاء من حزب الشعب الجمهوري (CHP)

٤ أعضاء من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)

٤ أعضاء من حزب الحركة القومية (MHP)

٣ أعضاء من حزب الطريق الجديد (Yeni Yol)

عضو واحد لكل من: حزب الدعوة الحرة (HUD PAR)، وحزب الرفاه من جديد، وحزب العمال التركي (TİP)، وحزب العمل (EMEP)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري (DSP)، والحزب الديمقراطي (DP).

وقد حددت رئاسة البرلمان تاريخ ٣١ تموز ٢٠٢٥ كموعد نهائي لتسليم أسماء المرشحين من قبل الأحزاب، إيذانا ببدء أعمال اللجنة بشكل رسمي.

وكان حزب الخير قد أعلن سابقا أنه لن يُرشّح أعضاء للجنة. لذا، من المتوقع أن تتكون اللجنة من ٤٨ عضوا.

جميل بايك: الكرد يسيرون نحو دمقرطة تركيا

أكد الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني، جميل بايك أن الكرد لا يسعون إلى تعيين البعض في الحكومة، وإقالة البعض الآخر منها، بل إن هدفهم وسعيهم نحو دمقرطة تركيا.

ونشرت صحيفة «Yenî Yaşam» اللقاء مع الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك.

ونوه جميل بايك إلى الوعي الذي تسعى الدولة أو الحكومة لخلقه في هذه المرحلة وقال: «يحاولون خلق هكذا وعي، حيث يقولون «إننا خضنا النضال ضد حزب العمال الكردستاني وهزمناه، وليس أمام حزب العمال الكردستاني طريق آخر، ولذلك فهو يستسلم»، حزب العمال الكردستاني ليس حركة مهزومة، بل على العكس من ذلك، فقد وصل إلى مستوى عالمي، لقد أصبح القائد آبو أملا كبيرا بين القوى المناضلة ضد الرأسمالية في العالم، أي أن هناك حقيقة وطنية أنه من مجموعة صغيرة وصل إلى مستوى عالمي، تحول إلى حركة تُزعزع التوازنات في الساحة السياسية اليوم، بدون القائد آبو، وبدون الحركة الآبوجية، وبدون الكرد، وبدون النساء الكرديات، لا يمكن ممارسة السياسة، هذا واضح، لذلك، فإن الكلمات والتفاهمات التي تحاول الحكومة والأوساط التابعة لها خلقها لا معنى لها.

وتابع جميل بايك، إن حكومة حزب العدالة والتنمية تحاول خلق جو بأنهم خططوا لهذه العملية وأنها تسير حسب ما خططوا لها وقال: «يحاولون أن يقولوا، ها هو القائد آبو وحزب العمال الكردستاني يتخذون مثل هذه

> نريد أن نفعل ذلك مع قوى تسعى إلى الديمقراطية

الخطوات، إننا نقوم بهذه الخطوات، ولكن ليعلم الرأي العام بأن كافة الخطوات التي اتخذت، كانت بمبادرة شخصية من القائد آبو، وحركتنا أيضا قدمت الدعم والقوة للخطوات التي اتخذها القائد آبو، هذا ما تم القيام به، تم القيام بخطوات أحادية الجانب.

إن الوعي والجو الذي تسعى الدولة التركية لخلقه بهذه الطريقة ليس صحيحا، القائد آبو وحركتنا اتخذا هذه الخطوة ووصلت إلى مستوى معين، هذه الخطوات التي اتخذها القائد آبو وحركتنا هي أحادية الجانب، لقد وفى بمسؤوليته تجاه الشعوب، وأبعد من ذلك، يجب على الدولة التركية، الحكومة، اتخاذ خطوة لإحراز تقدم في العملية، حتى الآن، لم يتخذوا أي خطوة، لقد خففوا العزلة قليلا فقط، هذا كل ما في الأمر، إنهم يُظهرون أن العزلة قد رُفعت، لكنها لا تزال مستمرة، لقد تراخت قليلا فقط، ولأن العزلة مستمرة، لا يمكن اتخاذ خطوات جديدة بهذا الشكل، لكي تُتخذ خطوات جديدة، يجب تغيير ظروف وشروط عمل القائد آبو، ويجب إنهاء نظام إمرالي.

فيما يتعلق بسؤال: «في المجتمع وبعض التقييمات العامة، عندما يجتمع حزبا المساواة وديمقراطية الشعوب وحزب الشعب الجمهوري على أرضية مشتركة، يقولون: هل اتفق حزب الشعب الجمهوري والكرد؟ عندما قال أردوغان: «نحن الثلاثة في تحالف»، تساءلوا أيضا: هل اتفق حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب؟ يعني أيضا، من يقترب من الآخر، يتغير التصور، ما سبب ذلك؟ أجاب جميل بايك على النحو التالي:

الكرد هم من يستطيعون توضيح ذلك، هذا واضح، للحزب الحاكم وللمعارضة، ولكن، ليس الكرد في مكان ليعينوا البعض في الحكومة أو يعزلوا البعض الآخر، هدفهم هو دمقرطة تركيا، وسنّ قوانين الحرية، وبناء دستور ديمقراطي متوافق معها، مكان الكرد ليس كذلك، نُسمّي هذا الطريق «الطريق الثالث»، وهو لا يخدم لا الحكومة ولا المعارضة، كحركة، ليس لنا همّ كهذا، ليس لدينا ذاك المفهوم لوضع البعض في السلطة، نحن نناضل من أجل دمقرطة تركيا، ونريد أن نفعل ذلك مع قوى تسعى إلى الديمقراطية، يجب فهم هدفنا على هذا النحو، لسنا في جبهة، ولا نعمل لوضع البعض في السلطة، ما الذي نشارك فيه؟ إنه دمقرطة تركيا، يجب اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، من يحاول في هذا الاتجاه، سنعمل معه.

صدى واسع في العالم أجمع

لقد لاقت مراسم حرق الأسلحة من قبل مجموعة «السلام والمجتمع الديمقراطي» صدى واسعا في العالم أجمع، وهذه كانت أحد المواضيع التي قيّمها الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة

> بحرق الأسلحة أظهرنا بكل وضوح أننا نريد البدء بعصر جديد

المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك حيث قال بأنه يجب فهم موضوع حرق الأسلحة وقال: «لاحظوا أن العالم يتجه نحو التسليح، حلف الناتو يتسلح، مقارنة بالسابق، فقد زاد عدد الأسلحة أضعافا مضاعفة، نحن نعيش في هكذا عالم، في الشرق الأوسط أيضا يتكلم السلاح وتحول إلى بركة دماء، هناك تغييرات كبيرة، في وضع كهذا نقوم بحرق الأسلحة، بلا شك لذلك معنى، بذلك أردنا إيصال رسالة، في وضع كهذا حيث يتجه العالم نحو التسليح، حلف الناتو يتسلح وهناك حرب في الشرق الأوسط، نحن نحرق الأسلحة، يعني نحن نريد تخليص العالم والشعوب من السلاح، كما أن هناك رسالة أخرى، لدى الشعب الكردي ماضٍ وتقليد وثقافة ونوروز.

نحن أبناء النار، بحرق الأسلحة أظهرنا بكل وضوح أننا نريد البدء بعصر جديد، لا نريد حمل السلاح مرة أخرى، ولا نريد خوض كفاح مسلح، يعني إذا حرقنا أسلحتنا فهو لهذا السبب، ماذا قالت الرفيقة بسي هوزات...؟ قالت: «نريد الذهاب إلى تركيا وخوض السياسة الديمقراطية، نريد أن نعمل ضمن السياسة الديمقراطية، نريد أن نمارس هذه السياسة، ولكن ولأنه لا تتوفر الظروف والشروط وأرضية لذلك، سنعود إلى مكاننا الذي جئنا منه مرة أخرى»، قالت هذا بكل وضوح، الآن، إذا ذهب الرفاق الذين أحرقوا أسلحتهم إلى تركيا، فسيتم القبض عليهم وزجهم في السجون.

لا توجد تغييرات في القوانين

لا يزال واقع مجموعات السلام التي ذهبت قبل الآن ماثلا أمام العين، كيف سيذهبون...لكي يذهبوا، يجب أن تحدث تغييرات في القوانين، لا توجد تغييرات في القوانين، تلك القوانين حول مكافحة الإرهاب ما زالت موجودة، حتى قبل فترة تم استهداف امرأة كردية في إسطنبول كانت تستمع إلى موسيقا كردية، كيف سيذهبون في ظل هذه الظروف والأوضـاع...؟ لم يعد بإمكانهم السكن في تلك المناطق، بقوا لأعوام في الجبال مع السلاح، ناضلوا، هذا الإنسان يحرق سلاحه الآن، على أية حال لن يبقى هكذا نائيا، ماذا سيفعل...؟ سيعود مرة أخرى إلى المكان الذي أتى منه، بلا شك يجب أن يكون هناك ضمان، ولأنه لا يوجد وضع كهذا، إذا كانوا قد جاؤوا فهذا هو السبب، الآن هؤلاء الرفاق أحرقوا أسلحتهم ولا يريدون حملها مرة أخرى، طبعا وكحركة لا نرى من الصواب أن يحمل الرفاق السلاح مرة أخرى، بلا شك هناك مشكلة أمنية لهؤلاء الرفاق، سوف نحقق أمنهم.

سوف يحملونه مرة أخرى، أحرقوا السلاح، الآن هم بلا سلاح، لقد اتخذوا خطوات عملية لذلك، وقالوا، لن نستخدم السلاح منذ الآن، نريد الخوض في السياسة الديمقراطية، فإذا مهدتم الأرضية القانونية لذلك، فإننا لا نريد حمل السلاح مرة أخرى، ولذلك فإنه ببقاء هؤلاء الرفاق بيننا سيكونون بأمان، فهم بلا سلاح».

في هذا الإطار، طالب جميل بايك بتغيير القانون.

مات برومفيلد:

كرد تركيا.. الكفاح المسلح أصبح من الماضي

موسوعة (Un Herd)اللندنية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عندما بدأ مقاتلو حزب العمال الكردستاني (PKK) كفاحهم المسلح عام ١٩٨٤، كانت الحرب الباردة في طور الاحتضار.

كان رونالد ريغان يحاول دحر «إمبراطورية الشر» السوفيتية، وكان الاتحاد السوفيتي يتجه نحو غورباتشوف بشكل فوضوي، وكان الجيش الجمهوري الأيرلندي قد فشل بصعوبة في اغتيال مارغريت تاتشر.

ومنذ ذلك الحين، ظل بعض هؤلاء المقاتلين الكرد في الجبال، يشنون حملة لا نهاية لها على ما يبدو ضد تركيا.

وعندما نزلوا أخيرا هذا الشهر، لتدمير أسلحتهم احتفاليا كجزء من عملية نزع سلاح خاضعة لمراقبة دقيقة، وضعوا بذلك نهاية رمزية لحقبة الحرب الباردة من الحملات المسلحة من أجل التحرير الوطني.

في أول ظهور له عبر الفيديو منذ أكثر من ٢٥ عاما، أعلن الزعيم الكردي المسجون عبد الله أوجلان: «حركة حزب العمال الكردستاني واستراتيجيتها للتحرير الوطني... قد ولّت... أنا لا أؤمن بالسلاح، بل بقوة السياسة».

بأزيائهم الكردية التقليدية وبنادق الكلاشينكوف المهترئة، يبدو مقاتلو حرب العصابات وكأنهم في عالم آخر تماما، بعيدا كل البعد عن جل الشعر والنظارات الشمسية الملفوفة والبدلات الأنيقة التي يرتديها زحام وسائل الإعلام، والجواسيس والسياسيون الذين ينتظرونهم عند

سفح الجبل. ظهر أوجلان في ظهوره التاريخي عبر الفيديو مرتديا قميص بولو من لاكوست، مما دفع الكرد العاديين إلى شراء الماركة.

الوقت الحاضر غريب، ولكنه مألوف أيضا. بعض عناوين الصحف من عام ١٩٨٤ كان من الممكن كتابتها قبل بضعة أسابيع فقط - جرب «التوترات النووية تبلغ ذروتها مع تحول نجم تلفزيوني إلى رئيس أمريكي يمزح حول إسقاط القنبلة».

وفي خضم الحرب الباردة الجديدة في قرننا هذا، يتصارع الكرد مع نسخ معاصرة من بعض الأسئلة القديمة. عندما تكون الحروب... لا تنتهي أبدا، بل تتطور بلا نهاية إلى صراعات بالوكالة ومتجمدة، فما معنى إعلان النصر أو الهزيمة؟ وفي خضم المواجهات الإقليمية المتصاعدة، ما هي العواقب المحتملة لعقد ميثاق مع الشيطان، والتحالف مع من اضطهدوك منذ زمن طويل؟

> **اوجلان: أنا لا اؤمن بالسلاح، بل بقوة السياسة**

مسار مختلف تماما

عندما سافرتُ جوا إلى كردستان العراق لأشهد بنفسي مراسم الاحتفال المُحاطة بحراسة مشددة، طرحت هذه الأسئلة نفسها على الفور، لقد سلك حزب العمال الكردستاني، المتمركز أصلا في تركيا، مسارا مختلفا تماما عن إقليم كردستان العراق شبه المستقل، فبينما اعتمد الأول على أسلحة السوق السوداء لمحاربة القوات المسلحة التركية سعيا وراء فيدرالية قائمة على الديمقراطية المباشرة واستقلال المرأة، اتخذ إقليم كردستان العراق نهجا أكثر تقليدية.

ففي أعقاب الإبادة الجماعية التي ارتكبها صدام حسين بحق الكرد العراقيين ودعمهم المخلص للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، حقق الكرد العراقيون شبه دولة، مدعومين بثروة النفط والدعم الغربي.

بعض القوات الخاصة الكردية العراقية التي تحرس المراسم، التي تُقام هنا على أرض «محايدة»، كانوا يرتدون أعلاما أمريكية على خوذاتهم متعددة الكاميرات.

وبالنسبة لمنتقديه الكرد، تحول إقليم كردستان العراق إلى دبي ذو تكاليف رخيصة.

قد تكون سيادة القانون ومستويات المعيشة هنا أفضل من أي مكان آخر في العراق، لكن زمرة صغيرة من زعماء القبائل الكردية اغتنت في مجمعات سكنية مسوّرة، بينما تقبع الأغلبية في خضم الفقر والملل السياسي.

هفال أبو بكر:لا توجد دولة

يقول هفال أبو بكر، احد محافظي الإقليي، وهو أيضا منتقد محلي بارز لإقليم كردستان العراق: «لا توجد دولة هنا، بل سلطات فقط... لم تُترجم ثورتنا الديمقراطية إلى شرعية حقيقية».

ورغم هذه العيوب، فإن إقليم كردستان العراق بعيد كل البعد عن شبكات الأنفاق النائية حيث لا يزال آلاف مقاتلي حزب العمال الكردستاني يحتمون من الغارات الجوية التركية.

ومع ناطحات السحاب المتنامية والسلالات السياسية التي لا تُمسّ، والتي بُنيت على سمعة مقاتلي الحرية السابقين، يُقدّم إقليم كردستان العراق صورة لمسارٍ غير مطروق للسكان الكرد في تركيا.

جوٌّ من التأمل في حفل حرق السلاح.

بعد أن أُزيلت هواتفنا وكاميراتنا، صعدنا سفح الجبل إلى الموقع الرمزي - كهفٌ كان أول من أوى مطبعة كردية

سـريـة خـلال انتفاضة عـام ١٩٢٣ ضد القوات البريطانية المحتلة. في أحاديث الحاضرين، تتكرر عبارات مثل «حلو ومر» و«حـبـة مـريـرة يصعب تجرّعها».

> يتصارع الكرد مع نسخ معاصرة من بعض الأسئلة القديمة

كفى حربا، كفى ألما، كفى دماء

يُمنح شرف المكان لممثلات «أمهات السلام» في تركيا. هؤلاء النساء الرائعات، المرتديات أغطية رأس بيضاء، فقدن أطفالهن في صراع مع الجيش التركي. في الستينيات والسبعينيات من عمرهن، تحدّين أحكام السجن القاسية وهن يحتججن على القمع التركي المستمر للقضية الكردية.

تقول إحداهن: «كفى حربا، كفى ألما، كفى دماء. نريد السلام فقط، وعندها سيكون كل شيء على ما يرام». على الرغم من هذه الكلمات الشجاعة، كان وجهها متجهما. انفجر أعضاء آخرون من وفدها بالبكاء خلال الحفل.

مقاتلو حزب العمال الكردستاني أنفسهم يتميزون بالتحدي، حتى مع إدراكهم صعوبة الخطوة التي يتخذونها.

كما جرت العادة، يتألف الوفد من ٥٠٪ من النساء، وتقوده القائدة العليا لحزب العمال الكردستاني، بيسي هوزات.

وتقول في بيان مُعدّ، بصوتٍ يتردد من فوق أسوار الجبال الشاهقة: «كما تعلمون، لم تتحقق الأمور بسهولة، ولا بثمن، ولا بخوض غمار الكفاح. بل على العكس تماما، كل المكاسب جاءت بتكلفة باهظة، من خلال الكفاح بكل ما أوتيت من قوة».

يُمثّل هذا الحدث معركة بين الروايات وفرق التصوير المُتدافعة، حيث يسعى كل جانب إلى ادعاء النصر. فبينما يبثّ التلفزيون التركي صورا لأسلحة مُلتوية ومُسودّة، ويتفاخر الرئيس أردوغان بـ»تـركـيـا خـالـيـة من الإرهـاب»، يأمل الجانب الكردي أن يُمهّد نزع سلاح حزب العمال الكردستاني الطريق لإصلاحات داخلية في تركيا ومستقبل أفضل لجميع كرد المنطقة.

رغم محاولة قوات الأمن منع ذلك، تحدى الحضور أوامر الوقوف، مُصفّقين ومرددين الشعار الكردي «المرأة، الحياة، الحرية». وبدلا من تسليم أسلحتهم للسلطات التركية، حرص الكرد على تجميعها في محرقة وإحراقها. يقول هوزات: «دمّرنا أسلحتنا طواعية... كخطوةٍ من حسن النية والعزم».

ماذا الآن؟

الطريق إلى السلام صعب، ولكنه ليس مستحيلا. تُجسّد حركات التحرير الأيرلندية والجنوب أفريقية والباسكية، التي دعمت جميعها القضية الكردية، الإمكانيات والقيود المتزامنة لعملية السلام. (في مصادفة عابرة، وإن كانت مُرضية، أثار زعيم باسكي منفي جدلا واسعا بارتدائه قميصه الذي يحمل علامة لاكوست التجارية خلال محادثات السلام مع إسبانيا في الثمانينيات، مما أثار اتهاماتٍ مُريعة بالتواطؤ مع فرنسا).

يرى الممثل السياسي الباسكي إيغور زولايكا، الذي حضر أيضا حفل نزع السلاح، أن حزبه شعر بالدوار، إذ اتخذوا بالضرورة «خطواتٍ عمياء» على طريقهم من الكفاح المسلح إلى المشاركة البرلمانية، وهو ما انعكس في التجربة الكردية. «لقد كانت لحظة تاريخية، لحظة أملٍ كبير. بالطبع، التردد جزءٌ من كل لحظة، وهذا أمرٌ مفهوم».

حضر الحفل أيضا ممثلون عن منظمات غير حكومية مُختلفة تُعنى ببناء السلام، والذين يُشاركون مخاوفهم

مـن أن عملية نـزع الـسـلاح تسير «بشكلٍ مُعاكس»، حيث تُرمى الأسلحة الكردية قبل إيجاد أي بديلٍ ملموس. يستذكر زولايكا قائلا: «إن وجود استراتيجية لدينا، ووحدتنا ودعـم شعبنا، كانا سببا في تقدم العملية».

مع ذلك، يمتلك الكرد بالفعل حزبا سياسيا في تركيا نجا من عشرات عمليات الحظر المتتالية، واستمرار اعتقال آلاف رؤساء البلديات وأعضاء البرلمان الكرد وغيرهم من النشطاء.

في غضون ذلـك، يتحدث ممثلون كـرد عن نقل المسؤولية من حزب العمال الكردستاني وفروعه المختلفة إلى «أبجدية» كاملة من هيئات المجتمع المدني والهيئات السياسية التي تسعى إلى تحقيق رؤية أوجلان الفيدرالية.

دفع عملية السلام قدما

إن الإفراج المنهجي عن السجناء السياسيين الكرد من شأنه أن يُظهر نية تركيا دفع عملية السلام قدما: ولكن حتى الآن، لم يستجب أردوغان إلا بتشكيل لجنة برلمانية جديدة للإشراف على عملية نزع السلاح. لقد انهارت عمليات السلام التركية الكردية السابقة في أعقاب تحولات محلية وجيوستراتيجية، بينما تستمر الغارات الجوية التركية حاليا على الرغم من وقف إطلاق النار المفترض.

مهما حدث لاحقا، فإن هذا الاحتفال يُمثل نقطة اللاعودة للصراع المستمر منذ عقود – وبالتالي نقطة تحول رئيسية في الشرق الأوسط ككل. بينما يميل المحللون إلى تفسير انفراج أردوغان مع الكرد على أنه مدفوع بسعيه غير المتوقع لكسب الدعم الكردي في البرلمان التركي، فإن نتائجه ستؤثر ليس فقط على تركيا، بل أيضا على العديد

> **لقد سلك « الكردستاني مسارا مختلفا تماما عن إقليم كردستان العراق**

مـن سـاحـات المعارك الرئيسية الحالية في الشرق الأوسط.

في كردستان السورية المجاورة، خاضت فصائل تابعة لـحـزب العمال الكردستاني حربا ضد داعش وتركيا لتأسيس كيان سياسي محاصر وغير معترف به، يوحد الملايين على أساس رؤيتهم الفيدرالية.

من شأن الانتقال الفعال نحو السلام أن يساعد هؤلاء الكرد المحاصرين المتحالفين مع الغرب في مفاوضاتهم المستمرة، في سعيهم للحفاظ على الحكم الذاتي مع المصالحة مع القوى الإسلامية المتحالفة مع تركيا التي سيطرت مؤخرا على دمشق.

أكثر من ١٠٠ قاعدة عسكرية تركية

هنا في كردستان العراق، أنشأت تركيا أكثر من ١٠٠ قاعدة عسكرية في احتلال فعلي، وعلقت الرحلات الجوية إلى مطار الإقليم، وشنت آلاف الغارات الجوية دون عواقب، مما أسفر في كثير من الأحيان عن مقتل مدنيين وصحفيين. نجا الصحفي الكردي العراقي ريبين بكير من غارة جوية أسفرت عن مقتل اثنين من زملائه. «لسنا أعضاء في أي منظمة مسلحة، بل صحفيون مثلكم تماما»، يقول وهو يُظهر ندوبه.

إلى جانب إمكانية إنهاء هذه الانتهاكات وإرساء الاستقرار في شمال العراق وسوريا، قد يُمهّد وقف إطلاق النار الطريق لإعادة ضبط جيوسياسية أوسع نطاقا. لطالما وضعت تركيا وإيران والعراق والحزب الكردي العراقي الحاكم خلافاتهم جانبا للتنسيق ضد حزب العمال الكردستاني في تكتلات مختلفة. لكن في أنقرة، قد تتغير هذه الحسابات أخيرا.

بالنسبة للعديد من الكرد، من المهم أن لا يكون أردوغان

هـو مـن يـقـود اتـفـاق الـسـلام، بل الشخصية غير المتوقعة، القومي اليميني المتطرف دولت بهجلي. يُنظر إلى بهجلي شعبيا على أنه ممثل لما يُسمى بالدولة العميقة في تركيا، وهي المجمع العسكري-الاستخباراتي الذي لا يهتم في نهاية المطاف بدعم أردوغان، بل بالحفاظ على مكانة تركيا الإقليمية - في مواجهة كل من إيران وإسرائيل.

من ناحية، تأمل أنقرة على الأرجح أن تُحيّد معارضة أوجلان المبدئية وطويلة الأمد لإسرائيل أي رعاية إسرائيلية محتملة للطموحات القومية الكردية.

تجدر الإشارة إلى أن تركيا سمحت مؤخرا بتسريب وثائق حذّر فيها الزعيم الكردي المسجون من السماح لإسرائيل «بتحويل [كردستان] إلى غزة أخرى» من خلال توسيع نفوذها عبر المناطق الكردية في سوريا وإيران.

من ناحية أخرى، تُبدي أنقرة حذرا مماثلا مما تعتبره زواج مصلحة عمليا بين إيران وحزب العمال الكردستاني، وتأمل في الوقت نفسه في تحييد خطر استفادة الكرد من أي مواجهة مستقبلية بين تركيا وإيران.

ظاهريا، وبالنظر إلى رغبة أنقرة في كسب ود واشنطن من خلال الترويج لمواقفها المعادية لإيران، قد تتعارض المصالح التركية والكردية بشكل مباشر مع الدولة المنبوذة. إذا ألقى حزب العمال الكردستاني أسلحته بالكامل، فقد ينتهي الأمر بالعديد منها في أيدي حزب الحياة الحرة الكردستاني، التابع له في إيران، وهو أخطر قوة مسلحة على الأرض قادرة على تشكيل تهديد لطهران.

سـواء صمد اتفاق السلام أم انـهـار، فـإن الموقع الاستراتيجي للكرد يعني أنهم على أهبة الاستعداد لممارسة ضغط هائل على ما يشبه بشكل متزايد مواجهة ثلاثية بين تركيا وإسرائيل وإيران - مع كون العراق وسوريا ساحتي معركة رئيسيتين.

> **محافظ السليمانية: لم تترجم ثورتنا الديمقراطية إلى شرعية حقيقية**

قال أبو بكر، محافظ السليمانية: «إذا سُمح للكرد بأن يكونوا جزءا من الاستقرار، لا عاملا يُسبب المزيد من الضغوط، فهذا أفضل للجميع». ومع ذلك، قبل يومين من حديثنا، أُسقطت طائرات مُسيّرة مُتفجرة، يُرجّح أن ميليشيات مدعومة من إيران، فوق مدينته. تُذكّر هذه الحقائق بالخطوط السوداء التي خطّها الشاعر الكردي العظيم أحمدي خاني قبل ثلاثة قرون: «كجدارٍ عظيم، يقف الكرد بين الأتراك والفرس.../ كلا الجانبين يجعل العشائر الكردية/أهدافا لسهامهم المسمومة».

قدّم ممثلو الكرد مراسم حرق السلاح بتفاؤل كنقطة تحوّل، من قرنهم العشرين الطويل من النضال والخيانة إلى رؤية أوجلان لحركة سلمية في القرن الحادي والعشرين تسعى إلى تغيير جذري من القاعدة إلى القمة.

وكبادرة رمزية، وضع مقاتلو حرب العصابات بنادقهم الكلاشينكوف، واحدا تلو الآخر، على محرقة، إلى جانب قاذفة صواريخ ومدفع رشاش خفيف. أضافوا الخشب والبنزين، وأشعلوا النار.

صُممت مشعلة الأسلحة لتشبه نار رأس السنة الكردية التقليدية، التي ترمز إلى النهضة والتجديد.

ولكن مهما بدت الرمزية متفائلة، تبقى الحقيقة أن البنادق تُحرق.

وبينما يعود مقاتلو حرب العصابات إلى جبالهم، تتدلى أياديهم التي أمسكت بالسلاح لعقود من الزمن.

***مات برومفيلد صحفي مستقل، وباحث دكتوراه، ومؤسس مشارك لمركز معلومات روج آفا، ومؤلف كتاب «أمل بلا أمل: روج آفا والالتزام الثوري» (٢٠٢٥).**

عبداللطيف حجازي:

اتجاهات أردوغان لهندسة المشهد التركي عبر الكرد والمعارضة

الرهان المزدوج

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية

شهدت تركيا، على مدار الأشهر الأخيرة، تحولات مهمة، يمكن حصرها في حدثين رئيسيين، أولهما؛ بدء إلقاء عناصر من حزب العمال الكردستاني أسلحتهم في شمال العراق، في ١١ يوليو ٢٠٢٥، استجابة للدعوة التاريخية التي أطلقها زعيم الحزب، عبدالله أوجلان، وثانيهما؛ تصعيد السلطات التركية ضغوطها على حزب الشعب الجمهوري المعارض، والمُستمرة منذ أواخر أكتوبر ٢٠٢٤، والحكم على رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، الموقوف منذ شهر مارس الماضي، في ١٦ يوليو الجاري، بالسجن لمدة سنة وثمانية أشهر بتهمة إهانة وتهديد المدعي العام لإسطنبول.

وهذان الحدثان لا يمكن فصلهما عن بعضهما بعضا؛ إذ إنهما يندرجان في إطار مساعي الحكومة التركية لما يمكن وصفه بـ»إعادة هندسة» المشهد السياسي المُتشكّل في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو ٢٠٢٣ والانتخابات البلدية في مارس ٢٠٢٤.

السلام مع الكرد:

أقيمت يوم ١١ يوليو الجاري، في بلدة السليمانية بإقليم كردستان العراق، مراسم رمزية لبدء حزب العمال الكردستاني إلقاء السلاح؛ حيث ألقى نحو ٣٠ رجلا وامرأة من عناصر الحزب أسلحتهم عند مدخل كهف وتم إشعال النار فيها؛ وذلك في إشارة إلى بداية نهاية الصراع المُستمر مع الدولة التركية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وخلف عشرات الآلاف من القتلى. وجاءت هذه الخطوة استجابة للدعوة التاريخية التي أطلقها زعيم الحزب، عبدالله أوجلان، من سجنه في جزيرة إيميرلي التركية، في فبراير الماضي، لحزب العمال الكردستاني بإلقاء السلاح وحل نفسه. وهي الدعوة التي كررها أوجلان، في ٩ يوليو الجاري، في تسجيل مصور، هو الأول له منذ عام ١٩٩٩، والذي أكد فيه «انتهاء الكفاح المسلح

بشكل طوعي والانتقال إلى المرحلة القانونية والسياسة الديمقراطية»، مشيرا إلى ضرورة إنشاء آلية لإلقاء السلاح تُسهم في تحقيق تقدم في عملية حل التنظيم.

وقد جاء هذا التطور التاريخي عقب المبادرة التي أطلقها زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهشلي، حليف حزب العدالة والتنمية الحاكم، في أكتوبر ٢٠٢٤، للتصالح مع الكرد؛ وذلك بدعوته زعيم حزب العمال الكردستاني، أوجلان، للتحدث في البرلمان وإعلان إنهاء وجود الحزب المحظور في تركيا، وترك السلاح. وهي المبادرة التي أيدها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، واعتبرها «فُرصة تاريخية» لإنهاء النزاع الذي تجدد بين تركيا وحزب العمال الكردستاني عقب انهيار عملية السلام عام ٢٠١٥.

ضغوط على المعارضة:

بالتزامن مع مبادرة التصالح مع الكرد، زادت الحكومة التركية، في أواخر أكتوبر ٢٠٢٤، ضغوطها على حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة. وحتى مطلع شهر يوليو الجاري، تم إلقاء القبض على أكثر من ٥٠٠ من أعضاء وموظفي البلديات المنتمين للحزب، بينهم ١٤ رئيس بلدية؛ بتهم فساد. وتركزت التوقيفات في البلديات الكبرى التي يُديرها حزب الشعب الجمهوري، مثل إسطنبول، وأزمير، وأضنة، وأديامان، وأنطاليا. وكان إلقاء القبض على رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، المنافس الأبرز للرئيس أردوغان، في ١٩ مارس ٢٠٢٥، أحد أبرز هذه التوقيفات؛ وهو ما أجج احتجاجات في إسطنبول وعدة مدن تركية كانت الأكبر منذ عقد.

وجاء القبض على إمام أوغلو بعد يوم واحد من إلغاء جامعة إسطنبول شهادته الجامعية بسبب مخالفات، وذلك قبل أيام من اختياره مرشحا عن حزب الشعب الجمهوري في انتخابات الرئاسة ٢٠٢٨؛ حيث تُعد الشهادة الجامعية شرطا للترشح لهذه الانتخابات. وفي تحدٍّ للسلطات التركية، نظم حزب الشعب الجمهوري انتخابات رمزية، في ٢٤ مارس الماضي، صوت فيها نحو ١٥ مليون شخص، منهم ١٣ مليونا من خارج الحزب كإشارة تضامن مع إمام أوغلو، وأعلن الحزب في أعقابها رسميا ترشيح أوغلو في انتخابات الرئاسة ٢٠٢٨، على الرغم من وجوده في السجن.

أهداف أردوغان:

ربما تسعى الحكومة التركية، من هذه الإجراءات، إلى «إعادة هندسة» المشهد السياسي الراهن الذي تمخض عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو ٢٠٢٣؛ حيث حسم أردوغان هذه الانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية، كما تراجع عدد المقاعد البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، وهو ما تكرر في الانتخابات البلدية في مارس ٢٠٢٤؛ والتي تعرض فيها حزب العدالة والتنمية لأول هزيمة في تاريخه منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٢، في مقابل تزايد شعبية حزب الشعب الجمهوري الذي حصل فيها على أعلى نسبة تصويت منذ عام ١٩٧٧.

وقد تهدف عملية «إعادة الهندسة» إلى تعزيز فرص هيمنة الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية على الحكم، وذلك من خلال ما يلي:

١- تأمين المقاعد البرلمانية اللازمة لإعداد دستور جديد:

عبّر الرئيس أردوغان، في أكثر من مناسبة، منذ عام ٢٠٢١، عن رغبته في إعداد دستور جديد لتركيا بدلا من الدستور الحالي الذي يصفه بـ«دستور الانقلابيين»؛ لأنه تم إعداده بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، بالرغم من خضوعه لـ١٨

تعديلا منذ ذلك الوقت، كان ١٠ منها في عهد حكم حزب العدالة والتنمية. وأعاد أردوغان تأكيد هذه الرغبة، في ١٩ مايو الماضي، حين قال مخاطبا الشباب في أنقرة بمناسبة «يوم أتاتورك للشباب والرياضة»: «جميع رفاقنا يعملون حاليا على إعداد دستور جديد وسنواصل هذا العمل؛ لأن الدستور الحالي تم اعتماده عام ١٩٨٢ ولم يعد يُلبي تحديات العصر الحديث».

ويسعى أردوغان في الدستور الجديد إلى تغيير نظام انتخاب رئيس الجمهورية، بإلغاء شرط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة (٥٠٪+١) حتى يفوز بالمنصب، والاكتفاء بفوزه بغالبية الأصوات؛ إذ يخشى حزب العدالة والتنمية من تكتل أحزاب المعارضة في المستقبل خلف مرشح رئاسي واحد في مواجهة مرشح الحزب الحاكم، مثلما فعلت المعارضة في انتخابات مايو ٢٠٢٣؛ ما قد يؤدي إلى خسارته منصب رئيس الجمهورية، الذي يُعد أهم منصب في تركيا منذ التحول إلى النظام الرئاسي.

بيد أن تمرير الدستور الجديد في البرلمان لعرضه على الاستفتاء الشعبي، يواجه تحديا؛ إذ يُشترط، وفق المادة ١٧٥ من الدستور، تأييد ثلاثة أخماس إجمالي عدد أعضاء البرلمان (٣٦٠ نائبا) لمشروع قانون تعديل الدستور لطرحه على الاستفتاء الشعبي؛ وهو ما يُشكل تحديا أمام تحالف الشعب الحاكم (أحزاب العدالة والتنمية، والحركة القومية، وهدى بار)؛ حيث يبلغ عدد مقاعده في البرلمان ٣١٨ مقعدا؛ ما يفرض عليه الحصول على دعم أحزاب المعارضة التي تضع مجموعة من الشروط لدعم إعداد دستور جديد للبلاد، وعلى رأسها: العودة إلى النظام البرلماني القديم، والحفاظ على مبدأ علمانية الدولة، ورفض تعديل نسبة الفوز برئاسة الجمهورية.

وهنا يبرز أحد الأهداف الرئيسية من إعادة إحياء عملية السلام مع الكرد؛ حيث يسعى الرئيس أردوغان لتأمين عدد المقاعد البرلمانية اللازمة لتعديل الدستور بالحصول على دعم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، المؤيد للكرد، الذي يمتلك ٦١ مقعدا في البرلمان، للدستور الجديد؛ ما يؤمن لأردوغان ٣٧٩ مقعدا؛ وهو ما يتجاوز عدد المقاعد المطلوبة.

٢- تهيئة البيئة القانونية لاحتمالية ترشح أردوغان لولاية رابعة:

يشغل الرئيس أردوغان حاليا ولايته الأخيرة، وفق الدستور الذي يقصر مدد الرئاسة على ولايتين فقط، ومن المُفترض أن يترك الحكم بحلول عام ٢٠٢٨؛ لكن أردوغان ألمح للمرة الأولى لإمكانية ترشحه لولاية رئاسية رابعة، بعد فترة من التكهنات، خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية، في مدينة شانلي أورفا، في ١١ يناير الماضي، حينما سأله المغني التركي الشهير إبراهيم تاتليس ما إذا كان يعتزم الترشح للرئاسة مرة أخرى، ليرد عليه أردوغان: «إذا كنت أنت مع ذلك، فأنا مع ذلك أيضا». ليعقبها بأيام تصريح المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، عمر تشيليك، عقب اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب برئاسة أردوغان، «بأن تمهيد الطريق أمام الرئيس للترشح لولاية رابعة على جدول أعمالنا»، مضيفا: «بصفتنا داعمين لرئيسنا، سنفكر في صيغة لذلك».

ولكي يتمكن الرئيس أردوغان من الترشح لولاية رابعة، هناك طريقتان: الأولى، نجاح عملية إعداد دستور جديد للبلاد؛ ومن ثم تصفير مدد الرئاسة ليترشح أردوغان وفق الدستور الجديد، كما حدث عقب التعديلات الدستورية عام ٢٠١٧؛ حيث ترشح أردوغان وفق دستور ٢٠١٧ لولايتين رئاسيتين جديدتين في ٢٠١٨ و٢٠٢٣ بخلاف ولايته الأولى بين ٢٠١٤ و٢٠١٨. أما الطريقة الثانية، فهي تبكير موعد الانتخابات وتفعيل المادة ١١٦ من الدستور، التي تنص على أنه «في حال أُتخذ قرار تجديد الانتخابات من قِبل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (البرلمان) خلال الولاية الثانية لرئيس الجمهورية، يجوز له الترشح للرئاسة مرة أخرى»؛ وهو ما قد يلجأ إليه حزب العدالة والتنمية في حال فشل إعداد دستور جديد.

٣- منع حزب الشعب الجمهوري من خوض انتخابات الرئاسة ٢٠٢٨:

ربما يكون هذا هو هدف الضغوط الحالية ضد الحزب المعارض، وذلك عبر حرمانه من كوادره الرئيسية والفاعلة في البلديات الكبرى وعلى رأسها إسطنبول، التي تُعد أكبر مدن تركيا من حيث عدد السكان وبمثابة عاصمتها الاقتصادية، وبما يُمكن حزب العدالة والتنمية من تمرير أجندته السياسية وتعزيز حظوظه في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وربما يُعد سجن أكرم إمام أوغلو خطوة لتقليل فرص حزب الشعب الجمهوري في انتخابات الرئاسة المقررة عام ٢٠٢٨؛ حيث صعد نجم أوغلو في الساحة السياسية عقب نجاحه في الفوز برئاسة بلدية إسطنبول من حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٩، وتزايدت شعبيته بصورة كبيرة عقب فوزه برئاسة بلدية إسطنبول للمرة الثانية على التوالي في انتخابات ٢٠٢٤، وبفارق أكبر عن انتخابات ٢٠١٩، ليبدأ الحديث في عموم تركيا عن أنه قد يكون المرشح لخلافة الرئيس أردوغان، ويُشبه البعض المسيرة السياسية لإمام أوغلو بمسيرة أردوغان، الذي بدأ أيضا مسيرته من إسطنبول. والجدير بالذكر أنه تم طرح اسم إمام أوغلو كمرشح رئاسي توافقي وبارز للمعارضة في مواجهة أردوغان، في انتخابات مايو ٢٠٢٣، لولا إصرار زعيم الشعب الجمهوري آنذاك، كمال كليجدار أوغلو، على الترشح.

٤- حرمان المعارضة من ورقة الكرد:

منذ انهيار عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني عام ٢٠١٥، اتجه الكرد نحو التنسيق غير المُعلن مع أحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري، في الاستحقاقات الانتخابية، سواء رئاسية أم تشريعية أم بلدية؛ وهو ما مكّن الأخير من تحقيق نتائج إيجابية غير مسبوقة، وإلحاق الهزيمة بحزب العدالة والتنمية في بلديتي أنقرة وإسطنبول، لأول مرة منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٢، ولمرتين متتاليتين في ٢٠١٩ و٢٠٢٤؛ حيث سحب حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، المؤيد للكرد، مرشحيه، وطالب ناخبيه بالتصويت بدلا من ذلك لمرشحي الشعب الجمهوري. وقد جعل هذا الأمر البعض يُطلق على حزب الكرد «صانع الملوك»؛ حيث إن موقفه يؤدي دورا حاسما في نتائج الانتخابات؛ وهو ما أدركه حزب العدالة والتنمية الذي يسعى الآن لتأمين أصوات الكتلة الكردية لصالحه وحرمان المعارضة منها.

ختاما

يمكن القول إن نجاح مسعى حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان لـ«إعادة هندسة» المشهد السياسي في تركيا، ربما يتوقف على نجاح عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وهي العملية التي تواجه عدة تحديات؛ أبرزها انعدام الثقة بين الجانبين، وعدم وضوح مدى استجابة قواعد الحزب الكردستاني كافة لدعوة أوجلان؛ إذ إن إنجاز هذا الملف يُعد خطوة مهمة لتأمين الصوت الكردي لصالح الأجندة السياسية لحزب العدالة والتنمية. أيضا، يُعد موقف الشارع التركي عاملا حاسما في هذا الصدد، فمن المُحتمل تجدد الاحتجاجات مرة أخرى في ظل استمرار الضغوط على حزب الشعب الجمهوري المعارض، ومواجهة إمام أوغلو سلسلة من القضايا التي يفصل فيها القضاء.

*رئيس التحرير التنفيذي لكتب المستقبل، ومتخصص في الشؤون التركية

توافق امريكي فرنسي سوري على عقد محادثات بين قسد ودمشق في باريس

كشف بيان مشترك صدر عن الحكومة الانتقالية في سوريا وفرنسا وأمريكا، عن التوصل لتوافقات عدة، من بينها عقد جولة من المشاورات بين الحكومة وممثلي شمال وشرق سوريا في باريس بأقرب وقت ممكن، وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك المجتمعي، لا سيما في شمال وشرق سوريا والسويداء.

وعقد لقاء ثلاثي في فرنسا بين وزير خارجية الحكومة الانتقالية في سوريا، أسعد الشيباني، والفرنسي جان نويل باروت، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توماس بارك، انتهى ببيان مشترك، وفق ما نشرته «سانا»،

توافقت حسبه الأطراف على بنود عدة حول سوريا، وهي:

«. الانخراط السريع في الجهود الجوهرية لإنجاح مسار الانتقال في سوريا، بما يضمن وحدة البلاد واستقرارها وسيادتها على كامل أراضيها.

. الالتزام بالتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، ودعم قدرات الدولة السورية ومؤسساتها للتصدي للتحديات الأمنية.

. دعم الحكومة السورية في مسار الانتقال السياسي الذي تقوده، بما يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك المجتمعي، لا سيما في شمال شرق سوريا ومحافظة السويداء.

. عقد جولة من المشاورات بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية في باريس بأقرب وقت ممكن، لاستكمال تنفيذ اتفاق العاشر من آذار بشكل كامل.

. دعم الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي أعمال العنف والترحيب ضمن هذا الإطار بمخرجات التقارير الشفافة بما في ذلك التقرير الأخير للجنة الوطنية المستقلة المكلفة بالكشف والتحقيق في الأحداث التي شهدها الساحل السوري.

. التأكيد على عدم تشكيل دول الجوار لأي تهديد لاستقرار سوريا؛ وفي المقابل تأكيد التزام سوريا بعدم تشكيلها تهديدا لأمن جيرانها حفاظا على استقرار المنطقة بأسرها».

"التحالف الدولي" طلب تأجيل اجتماع باريس

وبعد تأجيل اجتماع باريس بين مسؤولين من الحكومة السورية ووفد "الإدارة الذاتية"، قالت مصادر كردية مطلعة، إن التأجيل جاء بطلب من "التحالف الدولي" لوقت قريب، إذ أبلغ ذلك رسميا لـ "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وقال مصدر كردي كان مدعوا لاجتماع باريس، إن التأجيل جاء بناء على "طلب حكومي بتأجيله بعد أحداث السويداء الدامية وضعف الأداء الحكومي، وعجزها عن السيطرة على الموقف وتدهور الوضع الكارثي جنوب البلاد".

حراك تقوده الولايات المتحدة

مسؤول في "مجلس سوريا الديمقراطية" (مسد)، قال إن هناك حراكا دبلوماسيا غربيا، تقوده الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، يهدف إلى دعم المسار السياسي التفاوضي بين دمشق و"الإدارة الذاتية"، وتنشيط اللقاءات بين الجانبين لتذليل العقبات وحل الخلافات الجوهرية، لا سيما تلك المتعلقة بالاندماج المستقبلي لـ "قسد" في الجيش السوري، وضمّ هياكل "الإدارة الذاتية" إلى مؤسسات الدولة الرسمية.

وأوضح المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن الاجتماع، الذي كان من المقرر انطلاقه الجمعة في باريس، تم الترتيب له بشكل عاجل، عقب لقاء عمّان في ١٩ تموز الجاري، وشارك فيها المبعوث الامريكي إلى سوريا، توم باراك، ووزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي.

وأضاف المصدر في تصريحات نقلتها صحيفة "الشرق الأوسط": "نقلوا لنا أن سرعة تحديد الموعد ليست في صالح حل الخلافات العالقة وتقريب وجهات النظر، سيما أنه سيتم الإعلان عن خطوات عملية متقدمة في تطبيق اتفاقية ١٠ آذار الماضي"

حول مهلة ٣٠ يوما للانتهاء من عملية الاندماج في الحكومة السورية، أكدت المصادر أن هذه المهلة "لم تُطرح في أي من الاجتماعات الرسمية، سواء مع الحكومة السورية أو المبعوث الامريكي، ولم تذكرها أي جهة دولية ترعى المفاوضات".

الاتفاق بحاجة إلى تفسير

رئيس بعثة مجلس "مسد" في واشنطن، بسام سعيد إسحاق، اعتبر لقاء باراك وعبدي في عمّان تصحيحا لمسار المفاوضات؛ حيث اتفقا على استئناف الحوارات وبحث نقاط الخلاف الرئيسية. وأضاف أن باريس وواشنطن ملتزمتان بمواصلة الوساطة في هذا الحوار، وتدعمان نجاح المسار التفاوضي السلمي لتحقيق استقرار دائم.

وأشار إسحاق إلى أن المباحثات الجارية حساسة ومعقدة؛ نظرا لأن اتفاق ١٠ آذار الموقع بين الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع وقائد "قسد" مظلوم عبدي، بحاجة إلى تفسير قانوني ومهلة إضافية غير التي حددت تطبيقه حتى نهاية العام الحالي.

واعتبر أن الهدف المنشود من تطبيق الاتفاق بين دمشق و"الإدارة الذاتية" هو الوصول إلى نظام سياسي يُعزز الشراكة الوطنية، ويؤسس لدولة سورية عادلة، لا تبنى على منطق الغلبة، بل يتساوى فيها جميع أبنائها بلا إقصاء ولا تبعية.

ويوم الجمعة، قال مدير إدارة الشؤون الامريكية في وزارة الخارجية والمغتربين، قتيبة إدلبي، إن الاتفاق لم يشهد أي تقدم حتى الآن، رغم استمرار تمسك الحكومة السورية بتحكيم العقل للوصول إلى حل واضح وتطبيق الاتفاق. في حين اتهم "قسد" بمحاولة فرض واقع اجتماعي وثقافي في محافظة دير الزور، مشيرا إلى أنها استولت على موارد المحافظة.وأوضح المسؤول السوري أن اللقاء التشاوري المرتقب مع "قسد" في باريس يأتي استكمالا لجولة المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق اندماج كامل، مضيفا أن "الولايات المتحدة وفرنسا تؤمنان بضرورة استكمال الإجراءات التي تحفظ وحدة سوريا."

مساران سوريان يبحثان عن صيغة إنقاذ وطني شامل

بدورها، قالت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلهام أحمد، إن تصور "الإدارة الذاتية" لمستقبل العلاقة مع دمشق يقوم على أساس التفاهم والاعتراف المتبادل.

وأضافت في تصريحات لصحيفة "النهار" اللبنانية، أن تنفيذ البنود الثمانية المتفق عليها في اتفاق ١٠ من آذار/مارس مرهون بتحقيق فهم حقيقي لمسألة الاندماج، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن وحدة سوريا أمر محسوم، وأن مطلب اللامركزية ما يزال أساسيا لمعالجة الأزمات المتراكمة.

فرنسا تجدد التاكيد على ضرورة حماية حقوق الكرد

التقى وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، يوم الجمعة ، بقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، عقب اجتماعه مع وزير خارجية الحكومة الانتقالية في سوريا أسعد الشيباني والمبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا توماس باراك، بحسب بيان للخارجية الفرنسية.

وأفادت الخارجية الفرنسية بأن اللقاء شكّل فرصة لتأكيد عقد جلسة تفاوضية مرتقبة في باريس بين الحكومة الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية، في إطار تنفيذ اتفاق ١٠ آذار، برعاية فرنسية–امريكية.

وجدد وزير الخارجية الفرنسي خلال اللقاء موقف بلاده الداعم لحل سياسي تفاوضي يفضي إلى توحيد سوريا، وضمان إشراك سكان شمال شرق البلاد في مسار الانتقال السياسي، مع التأكيد على ضرورة حماية حقوق الكرد.

مظلوم عبدي: ملتزمون بالشراكة مع التحالف الدولي

نشر القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، عبر صفحته الرسمية على منصة "إكس"، تصريحا ثمّن فيه جهود الجنرال كيفن ليهي خلال فترة قيادته لقوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب، مشيدا بدوره الفعّال في مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز أواصر الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية.

كما رحّب القائد عبدي بتولي الجنرال كيفن لامبرت مهام القيادة خلفا للجنرال ليهي، مؤكدا أهمية هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب المزيد من التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين.

وجـدد القائد العام الـتـزام قـوات سوريا الديمقراطية بالشراكة مع التحالف الدولي في محاربة الإرهاب وترسيخ الاستقرار في عموم الأراضي السورية.

عبير نصر:

جمهوريةُ «الفزعات» السورية المتوحّشة

ما زال المشهدُ محموما وملتبسا في ظلّ الانزياحات الكُبرى التي تجري في الأرض السورية، بينما هامش الخيارات بدأ يضيق على السوريين من ناحية الحفاظ على وحدة البلاد.

ويُلاحَظ في سياق الأحداث أنّ المجتمع السوري يشهد انزلاقا خطيرا نحو القاع، يجعلنا نتوقّف عند سؤال ملحّ: مَن هم السوريون حقّا في ظلّ جمهورية «الفزعات القَبلية الانتقائية» التي طفت في سطحها كلّ الأمراض المذهبية والنفايات المجتمعية، يُستأصَل فيها كلّ مختلفٍ يلوك الألم بصمتٍ كي لا يُقتل.

التناقض العميق في مفهوم الوطن جعل من معضلة البحث عن الهُويَّة سمة مشتركة بين السوريين، قفزت من الهامش إلى مركز الحدث، وتجسّدت فعليا في ظاهرة «التكويع»، وهي أرضٌ خصبة تُعيد تدوير المقدّس السياسي عبر الشعار المُحدَّث: «الله، سورية، الشرع وبس»، إمّا لتثبيت سردية «الشرعية الثورية» أو لتسويق تركة «المظلومية السُّنية»، حتى أصبح المنطق فعلا من أفعال التجديف والخَرَف، وكأنّ السوريين المهزومين أخلاقيا يدورون في فلك مزرعة جديدة، وكلّ مكوّن يبحث عن خلاصه الفردي بحجّة «الضرورة الطائفية».

وفي ضوء ما سبق، يفتح سقوطُ نظام الأسد الباب أمام تساؤلاتٍ عدّة مرتبطة بقدرة السوريين على تجاوز خلافاتهم وإعادة بناء دولتهم، وقد تحوّل كثيرون إلى وحـوشٍ منفلتة يعانون هيستريا الانتصار من مبدأ

«المغالبة لا المشاركة»، تبرّر لهم مصطلحات من قبيل «هيبة الدولة» و«ضبط الأمن» سياقات العنف والذبح والتحريض.

وفي مرحلة مفصلية، يُفترض أن تبدأ فيها سورية بالتعافي، تعود إلى الواجهة مشاهد بربرية صادمة: انتهاكات ومجازر، انفجارات وحرائق، وزيرٌ متبجّح يصنّف أبناء الطائفة العلوية خدما أو مجرمين فقط! ملصقات دعوية تحمل خطابا دينيا إقصائيا، إزالة تمثال الشهداء في ساحة سعد الله الجابري بحلب، حلق شوارب رجال دروز بقصد الإهانة، الاعتداء بالسيوف والعصي على تظاهرة سلمية أمام مبنى البرلمان لأنها نادت: «دم السوري على السوري حرام»، ساحات الدعوة إلى الجهاد ضدّ أبناء الوطن... إلخ.

هـذه المشهديات المأساوية التي تبدو ظاهريا متفرّقة مترابطة بشكل عضوي باطنيا، فهي وإن كانت مخرجات عقد مـن حـربٍ أهلية جنحت بعد شهورها الأولى إلى العنف، الذي أطاح التعايش والسلم الأهليَّين بسبب نظام الأسد القمعي المتوحش، ما شكّل انزياحا قاتلا للثورة الوطنية المتمدّنة، وإلباسها عباءة الصراع القبليّ والجهويّ.. هذه المشهديات في المقابل وقود ماكينة إعلامية وسياسية تعمل في الظلّ بهدف توظيف الألم السوري والاستثمار السياسي في جروحه العميقة، التي لا تزال مفتوحة وملتهبة.

داخليا، يواجه السوريون اليوم تحدّيا وجوديا، لا معالجة إرث الانقسام والتدمير فقط، بل النجاح في إدارة «الفوضى القطيعية»، ومن ثمّ الإجابة بشفافية مطلقة عن السؤال التالي: هل حاربت الجماعات الإسلامية المتطرّفة نظام الأسد لأنّه دكتاتوري، وهي تريد حقّا إرساء أسس الديمقراطية، خصوصا أنّ الإعلان الدستوري الجديد يُعرّض حقوق السوريين للخطر، بحسب منظّمة هيومن رايتس ووتش؟ وعلى خلاف ما يروّجه بعضهم، إنّ الديكتاتورية، ولو كانت إسلامية، خيار أفضل من الفراغ السياسي، هو ادّعاء مُضلِّل، حتّى ولو ثمّة توافق نسبي بين الإسلاميين والعلمانيين فرضته خصوصية مرحلة ما بعد سقوط الأسد.

في كتابه «كيف يسقط الطغاة: وكيف تنجو الأمم»، يطرح الباحث مارسيل ديرسوس سؤالا عن كيفية التعامل مع الغوغاء، ويجيب: لا تقمعهم، لأنك إذا أطلقت النار ستخسر.

بالتوازي، يكتسب كتاب «إدارة التوحّش»، لأبو بكر ناجي أهمية خاصّة بالنسبة للحالة السورية، ويُقصد بالتوحّش حالة الفوضى التي دبّـت في أوصـال الدولة بعدما أُزيلت عنها قبضة الأسـد، فتحوّلت غـولا غاضبا ومنفلتا من كلّ عقال، لذا على من يسعى «للتمكين» مراوغة الوحش بحكمة وهدوء حتّى تستقر الأمور.

> **التناقض العميق في مفهوم الوطن جعل من معضلة البحث عن الهوية سمة مشتركة**

بالتالي، الاستراتيجية التي يقترحها المؤلف بعد خلع شوكة الطغاة وصولا إلى مرحلة «إدارة التوحّش» ضربات متسلسلة للعدو قبل سحقه.

وفي الحالة السورية، تبرز الطائفية باعتبارها عدو المواطنة الأول وأسّ الفوضى، لكن (للمفارقة) ما حصل فعليا ليس ضربها، بل شُيطِنت «الأقليات» وقتل أفرادها تمهيدا لتحويلهم «أهل ذمّة»، بالتزامن مع تعزيز «الهُويَّة الأموية» التي تمثّل، باعتقاد من يتبنّاها، ذروة النفوذ العربي الإسلامي في الشام، بينما يصعب فهم «فهرس التوحّش» في سورية، وهي معقل الحضارات الذي لم يتوقّف يوما عن إنتاج الحروب الطاحنة، وآخرها تُعَدّ

واحدة من أسوأ الكوارث البشرية في التاريخ.

وبالنظر إلى ما يُتوقّع أن تنتهي إليه سورية، ترتكز منظومة «الفوضى المتوحّشة» على دعامة أساسية: انحلال الهُويَّة الوطنية الجامعة، مُشعلة الأحقاد والصدامات لأتفه الأسباب، والأدلة والآثار الهائلة تتحدّث بشكل جليّ عن نفسها.

خُذْ مثالا عدم محاسبة من سرّبَ تسجيلا صوتيا مفبركا يشتم النبي (ص)، اتُّهم به شيخٌ درزي، ستنتهي تداعياته حكما بالتصعيد الدموي أخيرا في السويداء بين السوريين الدروز والفَزعات العشائرية السورية «السُّنية» مخلّفا كارثة إنسانية ووطنية مهولة.

ويبدو أنّ مرحلة السقوط السياسي والعسكري للنظم الفاشية تتبعها دائما مرحلة سقوط أخلاقي وقيمي مريب، ما قاد مراقبين إلى التساؤل: أيهما أسلم (وأصحّ) في بلدٍ مشتعل كسورية، «ديمقراطية التقسيم» أم «وحدة الدكتاتورية»؟...

بشيء من التعميم هو سؤال معلّق، سيجيب عنه مقبل الأحداث والمستجدّات، لكنّ هيئة تحرير الشام لن تقدر على تجنيب البلاد الانقسام والحرب الأهلية من دون مراجعة إسعافية لفكرها الجهادي، ولشبكة تحالفاتها، خطوة أولى للانفتاح على الجميع.

يطرح كلّ ما تقدّم تحدّيات وجودية أمام السلطة الجديدة، ويضع العصيّ في دواليب شرعيتها، فمن الخطورة بمكان أنها لم تطلق تسمية «شهداء» على قتلى كنيسة مار إلياس بدمشق، وقبلها مجازر العلويين في الساحل، دليلا صارخا على فرض معايير معينة من منطلق عقائدي بحت.

أمّا الكارثة الكُبرى التي يعيشها ضحايا القتل الممنهج فهي اقتناعهم بأنّ نظام الأسد كان حامي «الأقليات» حقّا، حالة مشابهة لما عاشته يوغسلافيا السابقة بعد اندلاع الحرب، إذ شعر كثيرون بالحنين إلى حكم الديكتاتور السابق جوزيف تيتو، معتقدين أنه تمكّن من الحفاظ على تماسك دولة متعدّدة الأعراق.

وبين الافتراض والواقع، يبدو أنّ عورات الحكم الجديد بدأت تظهر مع انتشار طاعون «تمييع الهُويَّة السورية» في مجتمع متهالك يقوده وعي جمعي قاصر، لا يعي أنه عندما تستبيح مجموعةٌ بشرية مجموعة أخرى بدافع طائفي أو عرقي بحت، فإنّ ذلك يُنهي مبرّر وجود الاثنين رسميا في بقعة جغرافية واحدة، ويعيد تأهيل تجربة أشدّ إخفاقا وانتكاسا ممّا سبق.

> **منظومة «الفوضى المتوحشة» ترتكز على انحلال الهوية الوطنية الجامعة**

أمّا الرهان على إنعاش الهُويَّة السورية (وفقا لمعطياتها الراهنة)، فهو خاسر على حساب ولادة جمهورية متوحّشة تسودها عصبياتٌ بدائيةٌ ومليشيات منفلتة تمهد لاستبداد وتطرّف ألعن وأخطر.

خلاصة القول، «بنو أميّة مرّوا من هنا»، عبارة باتت تغزو جدران البلاد وكنائسها، وما يُصدَّر اليوم أنّ تاريخ سورية يقتصر على الأمويين، يُعيد تشكيل الذاكرة وفق ما تعتقده الحكومة الانتقالية، وما تحمله من أيديولوجية إقصائية.

والعبارة ليست جدلا تاريخيا مشروعا، بل أداة صراع طائفي وسياسي مُعلَن بيدِ سوريين، يتبادلون أنخاب انتصارٍ وهمي مغلّف بصبغة دينية، سيفرز إمارة إسلامية يغزوها النَفَس السلفي فاعلا سياسيا مطلقا لن يعترف أبدا بمنطق التنوع والمواطنة العادلة.

*صحيفة «العربي الجديد»

سنية خان:

دبلوماسية الأزمات ومسرحيات القوة العالمية في صراعات جنوب آسيا والشرق الأوسط

موديرن دبلوماسي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في عصر التعددية القطبية، تُشكّل كل حرب نقطة اشتعال يُختبر من خلالها توازن القوى المتطور ويُنازع عليه. يكشف التصعيد الأخير بين الهند وباكستان في جنوب آسيا، وإسرائيل وإيران في الشرق الأوسط، عن الأسس الواقعية للصراعات – لا سيما في عالم لا يمكن فيه حل أي صراع من جانب واحد من قِبل قوة واحدة.

تُظهر دراسات الحالة هذه دبلوماسية الأزمات في العمل، وإن لم تُستخدم إلا بعد أن اندلعت الصراعات إلى حروب محدودة بمشاركة عسكرية تقليدية.

تأخرت استجابة المجتمع الدولي في كلتا الحالتين

حيث قيّمت القوى العظمى جهود الوساطة الخاصة بها بناء على المصالح الاستراتيجية، والروايات المتنافسة، وخطر التصعيد النووي، والتحالفات الإقليمية.

إن فهم جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة والصين ودول الخليج في كل سياق أمر ضروري لفك شفرة دبلوماسية الأزمات - وهي أداة تُستخدم لخدمة المصالح الاستراتيجية لحماية النظام العالمي بدلا من كونها ضرورة معيارية لتهدئة الصراعات.

تُقدم حالة حرب الأيام الأربعة الأخيرة بين الهند وباكستان دروسا بالغة الأهمية لفك رموز دبلوماسية الأزمات من قِبل الجهات الفاعلة الدولية. بدأت بهجمات على سياح في وادي باهالغام بكشمير في ٢٢ أبريل/ نيسان، أسفرت عن مقتل ٢٦ شخصا، ثم تطورت إلـى مـا يُمكن وصفه بأعنف مواجهة عسكرية بين دولتين نوويتين.

أعادت هذه الحادثة صياغة المعضلة الأمنية من حيث بناء السرديات، حيث دفعها تصور الهند للتهديد المتمثل في دعم باكستان للإرهاب إلى الشروع في الضربة العسكرية الأولى. ردّت باكستان بنفي أي تورط لها، وأبدت استعدادها للتحقيق المشترك في هذه الحادثة.

ومع ذلك، لجأت الهند إلى أساليب ضغط دبلوماسية متنوعة، بما في ذلك تعليق العمل بمعاهدة مياه نهر السند (١٩٦٠)، التي تُغطي ٨٠٪ من إمدادات المياه الباكستانية. وشعورا منها بالتهديد من هذه الخطوة، وصفت باكستان ذلك بأنه «عمل حربي» .

وشكّل ذلك معضلة أمنية لكلا الجانبين مع اندلاع الحرب في ٧ مايو / أيار ٢٠٢٥، بضربات عسكرية تقليدية شنتها الهند استهدفت معسكرات إرهابية مزعومة في قلب باكستان المدني. واستمر هذا الصراع في التصاعد، حيث أشار موقف باكستان الانتقامي إلى تداعيات إقليمية خطيرة، بما في ذلك المخاطر النووية، مما دفع القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة، إلى حلّها دبلوماسيا.

تركزت المواجهة بين إيران وإسرائيل على المسألة النووية التي أصبحت معضلة أمنية لإسرائيل. دفعت الرواية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والتسليح المفترض إسرائيل إلى شن هجمات على ثلاثة مواقع نووية إيرانية - نطنز وفوردو وأصفهان في ١٣ يونيو ٢٠٢٥. مما أسفر عن مقتل العشرات من كبار العلماء والقادة العسكريين المشاركين في البرنامج النووي الإيراني.

اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين الاثنين حيث قصفت إيـران وإسرائيل بعضهما البعض بمئات الصواريخ ، واستمرت لمدة ١٢ يوما. دعم موقف أمريكا من الصراع في البداية إسرائيل إلى حـد تقديم المساعدة العسكرية وحتى ضرب الأهداف النووية في إيران بمزيد من القوة بناء على طلب إسرائيل. تحول رد إيران نحو القواعد الأمريكية في قطر حيث استهدفت قاعدة العديد الجوية.

> **في عصر التعددية القطبية، تُشكّل كل حرب نقطة اشتعال**

على الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة التي شددت على ضرورة الدبلوماسية، لم تدع إيران أي هجوم على سيادتها يمر دون رد، وفقا للحرس الثوري الإيراني. إلى جانب العمل العسكري، هددت إيران أيضا بإغلاق مضيق هرمز، وهو ممر بحري عالمي مهم يمثل ٢٠٪ من تدفقات النفط العالمية. دفعت هذه الإجراءات إلى الحاجة المفاجئة إلى دبلوماسية الأزمـات مع استمرار صعود الحرب في سلم التصعيد مع خطر التداعيات النووية.

أعلن الرئيس ترامب وقف إطلاق النار مباشرة بعد الرد

الإيراني. وبينما انخرطت قوى أخرى مثل الصين وروسيا ودول الخليج في دبلوماسية خلف الكواليس، أصبح خطر التدخل العسكري واحتمال امتداده مرتفعا للغاية.

تتطلب النزاعات التي تتصاعد باستمرار دون أي مفاوضات ثنائية في الأفق وساطة دولية. إلا أن هذه الوساطة مشحونة بمصالح استراتيجية أكثر منها بنهج معياري.

ويمكن استخلاص ذلك من خلال تحليل استجابة المجتمع الدولي لحروب جنوب آسيا والشرق الأوسط. وترتكز عملية الوساطة الدبلوماسية على دوافع هيكلية معينة تسعى الجهات الفاعلة الدولية إلى رسم مسار لحل النزاعات. وتشمل بعض هذه العوامل طبيعة النزاع، وارتباطاته بالآثار الجيوسياسية والجيواقتصادية على النظام الدولي، والعلاقات بين الوسيط وأطراف النزاع.

يتشكل طبيعة الصراع الهندي الباكستاني من خلال خطر التصعيد النووي الذي يهدد الاستقرار الإقليمي، بينما تتجلى هذه الديناميكية بشكل مشابه إلى حد ما في الحرب الإيرانية الإسرائيلية، حيث لم تصل هاتان الدولتان بعد إلى مستوى الردع النووي المعلن كما هو الحال في جنوب آسيا.

ويتزايد تأطير صراعهما من خلال تصورات التهديد النووي والغموض الاستراتيجي، مما يجعله أزمة نووية كامنة. علاوة على ذلك، فإن الجغرافيا الاقتصادية هي أيضا محرك لمصالح القوى العظمى - كما هو الحال في جنوب آسيا حيث تدفع مبادرة الحزام والطريق الصينية، واهتمام أمريكا بمكافحة الإرهاب وأمن الطاقة، والقوى العاملة لدول الخليج التي يتم دفعها من الشتات الآسيوي، جهودها لمنع الحرب. تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمصالح جغرافية اقتصادية رئيسية للقوى العظمى - ويُعد مضيق هرمز المحرك الرئيسي.

تُعدّ إدارة التحالفات دافعا هيكليا آخر يتعلق بالعلاقة بين الأطراف المتنازعة والجهات الفاعلة الدولية، مما يتطلب موازنة دقيقة لتوزيع القوى. في حالة الهند وباكستان، ظلت الولايات المتحدة تاريخيا وسيطا رئيسيا. ومع ذلك، لوحظ تحول في السياسة الأمريكية مع بداية ولاية ترامب، حيث انطوت على نهج أكثر انعزالية.

وقد عكست تصريحاته الأولية بشأن الحرب هذا الموقف. وكانت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي، جيه دي فانس، مماثلة، حيث زعم في مقابلة أن «أمريكا لا تستطيع أن تطلب من الهنود إلقاء أسلحتهم. ولا يمكننا أن نطلب من الباكستانيين إلقاء أسلحتهم».

> **تأخرت استجابة المجتمع الدولي في كلتا الحالتين**

يشير هذا بوضوح إلى أن المصالح الأمريكية في المنطقة لم تُمس. ويعود ذلك أيضا إلى طبيعة الصراع التي دعمت الرواية الهندية الأقوى التي انعكست في وسائل إعلامها، بالإضافة إلى ضرباتها العسكرية التي دفعت واشنطن إلى دعم الهند في مساعيها لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، جاء التحول في ميزان القوى مع رد باكستان في ١٠ مايو ٢٠٢٥. فبعد ١٢ ساعة تقريبا من رد باكستان، أعلن ترامب وقف الأعمال العدائية. وقد أثار رد باكستان تصعيدا حادا في مستويات التصعيد، لامست فيه العتبة النووية، مما انتهك التزامات التحالف الأمريكي، وحثّهم على تطبيق دبلوماسية الأزمات لحل الأزمة.

تُقدم حرب الشرق الأوسط سيناريو مشابها، إذ صبّت الالتزامات الأمريكية في مصلحة إسرائيل. شجعت

المحادثات الدبلوماسية مع إيـران، لإعـادة النظر في الاتفاق النووي، إيران على «الحد» من برنامجها النووي، ودفع بعض كبار المسؤولين الأمريكيين نحو « التفكيك الكامل ».

وقد تفاقمت معضلة إسرائيل الأمنية بسبب تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠٪، مما دفعها إلى الضغط على الحكومة الأمريكية لتبني موقف متشدد تجاه إيران.

قررت إسرائيل أن تأخذ زمام الأمـور على عاتقها عندما هاجمت المواقع النووية الإيرانية، مما أدى إلى مواجهة عسكرية مباشرة في المنطقة. وفي هذا الصدد، صبّ الموقف الأمريكي في مصلحة إسرائيل، حيث زودها بالدفاع الجوي والذخائر ضد الهجمات الإيرانية. وتحظى إيـــران بدعم إقليمي من باكستان والصين وروسـيـا، إلا أن تردد هذه الدول في التدخل المباشر في حرب ضد الولايات المتحدة يُشير إلى توازن التحالف في ظلّ المواقف الحرجة.

تصاعدت الحرب بين إيران وإسرائيل دون أي وساطة دبلوماسية مجدية في الأفق. تدخلت الولايات المتحدة، على الرغم من ردعها عن الانضمام إلى الحرب، عندما ضربت المواقع النووية الإيرانية بقوة أكبر باستخدام قاذفات بي ٢ المتطورة إلى جانب «٧٥ سلاحا موجها بدقة». فشلت هذه الاستراتيجية الواقعية لاستخدام القوة لردع الخصم حيث ردت إيران بمهاجمة أكبر قاعدة جوية أمريكية في الشرق الأوسط.

مع تدخل الولايات المتحدة في الحرب عسكريا، قد يفتح هذا إمكانيات لقوى عظمى أخرى مثل روسيا أو الصين للتدخل بشكل غير مباشر في الصراع الداعم لإيران.

في النهاية، عندما زادت المخاطر، تحولت المصالح الأمريكية نحو تبني نهج دبلوماسي بإعلان وقف إطلاق النار . كان الخوف من الآثار غير المباشرة للحرب في مناطق أخرى إلى جانب مشاركة أخرى مكلفة للولايات المتحدة ضد مصالحها مما مهد الطريق لتدخل دبلوماسي ناجح.

تُحرك الصراعات معضلة أمنية تواجهها الدولة المعتدية التي تدفع نحو التصعيد العسكري كحل وحيد. في مثل هذه الحالات، تُعد دبلوماسية الأزمات أداة حيوية لحل النزاعات. ومع ذلك، لا يمكن أن تبدأ إلا من قِبل القوى العالمية الراغبة في تهدئة الصراع. في الحروب قصيرة المدى الأخيرة، لم تُساعد القوى العالمية التدخل الدبلوماسي وتُشجعه إلا عندما تُهدد مصالحها.

> **الجغرافيا الاقتصادية هي أيضا محرك لمصالح القوى العظمى**

إن الأبعاد المعيارية للوساطة للحفاظ على السلام هي مغالطة في العلاقات الدولية حيث أن العالم مدفوع بالمصالح بدلا من المُثل العليا.

في حالة جنوب آسيا والشرق الأوسط، كان منع وقوع كارثة نووية أحد المصالح الرئيسية التي دفعت القوى العظمى نحو وساطة قوية. إن تكاليف الحرب باهظة للغاية بالنسبة لكلا الجانبين، ولكن مع العواقب التي لها آثار كبيرة على النظام العالمي، تُجبر القوى الكبرى على التوسط وتحقيق وقف إطلاق النار في النهاية.

*سنية خان حاصلة على ماجستير في الفلسفة وشهادة في العلاقات الدولية من جامعة الدفاع الوطني (NDU) بإسلام آباد.

الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين:

سـبل جـديدة لشـن الحـرب

ريا نوفوستي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

منذ بداية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في غزة، ومباشرة بعد هجوم حماس على إسرائيل خلال عملية «طوفان الأقصى»، والتي كانت بمثابة شرارة لسلسلة من الأحداث اللاحقة، شهدنا استخدام إسرائيل لتقنيات عسكرية معينة لم نصادفها من قبل. من نواحٍ عديدة، كانت هذه التقنيات هي التي ضمنت نجاح إسرائيل في العديد من العمليات العسكرية والسياسية في آنٍ واحد.

نحن نتحدث عن استخدام معدات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة وأجهزة النداء لإلحاق خسائر حساسة وحتى حرجة بالعدو. ارتبط هذا التكتيك ارتباطا وثيقا بالضربات الصاروخية والطائرات المسيرة القتالية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من الواضح الآن أن إسرائيل استخدمت أسلوب التزييف العميق بنشاط.

لقد غيّرت هذه العوامل مجتمعة طبيعة الحرب الحديثة بشكل كبير، لم يكن خصوم إسرائيل في الشرق الأوسط مستعدين تماما لهذا، مما حسم مسار المواجهة.

وإذا كان هناك تكافؤ نسبي في مجال الأسلحة التقليدية بين إسرائيل وخصومها في الشرق الأوسط، بل وتفوقٌ واضح في مجال حرب العصابات، وهو ما أثبته حزب الله اللبناني سابقا في مواجهته مع إسرائيل خلال

حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، فإن استخدام هذا العامل الجديد غيّر ميزان القوى بشكل كبير.

ماذا كانت تتألف هذه التقنيات والأساليب الحربية الجديدة؟ أولا، مستوى جديد تماما من برامج التجسس. نجح الإسرائيليون في تثبيت برامج مراقبة على جميع الأجهزة الإلكترونية لخصومهم دون استثناء. كانت تحركات ومحتوى محادثات واجتماعات وتبادلات المعلومات لجميع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والعراقيين والإيرانيين تقريبا، ممن لهم أهمية لدى إسرائيل، في متناول أيديهم.

في كتابه «الإمبراطورية والملوك الخمسة»، الصادر عام ٢٠١٩، أشار برنارد هنري ليفي، الخبير العالمي، الذي أعرب عن أسفه لانسحاب الغرب (الولايات المتحدة) تدريجيا من الشرق الأوسط (وخاصة العراق)، إلى أن التعويض الوحيد عن مغادرة هذه المواقع الاستراتيجية هو أن أدوات المراقبة الغربية أصبحت الآن متقدمة جدا لدرجة أنها تستطيع رصد أدق تفاصيل ما يحدث في الأراضي المهجورة.

يعتقد ليفي نفسه (الإمبريالي العدواني) أن هذا غير كافٍ، بل هو علامة على السلبية والضعف، وأنه يفضل السيطرة الفعلية على العالم الإسلامي، وإخضاعه مباشرة للغرب وإسرائيل (ومن هنا جاء عنوان الكتاب، الذي يتحدث عن حرب إسرائيل القديمة مع تحالف من خمسة ملوك كنعانيين، هزمهم الإسرائيليون وانتصروا عليهم). لكنه أدرك تماما أهمية المراقبة، فقد أصبحت العامل الرئيسي والحاسم منذ عام ٢٠٢٣.

أصبحت أجهزة الاتصالات والشبكات، بما فيها الكهربائية والمحلية، أسلحة فتاكة في أيدي إسرائيل، التي حسمت نتائج العمليات في غزة ولبنان وسوريا والحرب الأخيرة التي استمرت ١٢ يوما مع إيران.

كانت مساعدة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام كبيرة، لكن الاستراتيجية الجديدة هي التي فعلت الشيء الرئيسي. في الواقع، تمكنت إسرائيل من فرض سيطرة كاملة على جميع شبكات خصومها، بما في ذلك استخدام الهواتف وأجهزة النداء وغيرها من الأجهزة الكهربائية والأجهزة كأسلحة فتاكة.

كانت بعض أجهزة النداء المخصصة لحزب الله، الذي لم يكن يثق بالهواتف المحمولة، مليئة بالمتفجرات. ومع ذلك، وفقا لشهادة اللبنانيين، لم تنفجر أجهزة النداء فحسب، بل انفجرت أيضا الهواتف المحمولة والدراجات الكهربائية وأجهزة الاتصال الداخلي ولوحات المصاعد. ليس من الواضح تماما نوع التكنولوجيا التي كانت هذه، ولكن إذا كانت موجودة وإذا كان لدى الإسرائيليين، فهذا يخلق مخاطر جديدة وخطيرة للغاية.

> **لقد غيرت هذه العوامل مجتمعة طبيعة الحرب الحديثة بشكل كبير**

التالي: استخدام طائرات مُسيّرة تُطلق على الأهداف مُتتبعة التوجيه من أراضي العدو. علمنا بهذا لأول مرة في يوليو ٢٠٢٤، عندما قُتل زعيم حماس إسماعيل هنية في إيران. بعد ذلك، تم تصفية قادة حماس، ليس فقط في غزة، بل في دول أخرى، بنفس الطريقة.

كان الإسرائيليون في متناول أيديهم عبر أنظمة اتصالاتهم الإلكترونية، والباقي مسألة تقنية. يُمكن إطلاق الطائرات المُسيّرة من أي مكان – سواء من إسرائيل أو من

مخابئ مُعدّة مسبقا في دول أخرى.

من المحتمل أن تكون مروحية الرئيس الإيراني رئيسي قد تعرضت للتخريب مرة أخرى باستخدام جهاز استدعاء ومراقبة إلكترونية، مما أدى إلى وفاته. وكان رئيسي محافظا ومعارضا شرسا لإسرائيل. ورغم أن السلطات الإيرانية لم تتوصل إلى سبب الكارثة، إلا أنه بعد حرب الاثني عشر يوما، اتضح السبب. ببساطة، لم تكن لديهم التكنولوجيا المناسبة، ولم تكن لديهم أدنى فكرة عن كيفية عملها.

بعد القضاء على قادة حماس، اتجهت إسرائيل نحو قادة حزب الله. ودمرت هذه الضربات الدقيقة الشيخ حسن نصر الله وكادت تقضي على قيادة حزب الله بأكملها، والتي كانت في السابق عـدوا لـدودا لإسرائيل. وباستخدام أجهزة النداء المتفجرة وغيرها من الأجهزة، أصبحت الضربة الموجهة ضد قيادة حزب الله، بـل وحـتـى القتل الجماعي لأعضائها، فعالة بشكل لا يُصدق.

واستُكمل ذلك بهجمات صاروخية وطائرات مسيرة مُستهدفة - ومرة أخرى، ليس عشوائيا، بل بدقة على أهداف مُحددة مسبقا عبر الهاتف.

فكر الإسرائيليون في جميع تفاصيل هذه العمليات وبدأوا إبادة الأعداء المُستهدفة من الأعلى إلى الأسفل - مع القيادة العليا والقيادة الدينية والعسكرية-السياسية. قاموا أولا بتصفية الشخص الأول في التسلسل الهرمي، ثم الثاني، ثم الثالث - وهكذا دواليك في الرتب والمناصب والأهمية.

في سوريا، كان الموساد هو من أوصل إرهابي داعش الشرع إلى السلطة ونفذ تغييرا في النظام بإطاحة الرئيس بشار الأسد بالطريقة نفسها. وُضع نظام الاتصالات بأكمله للجيش السوري تحت السيطرة الإسرائيلية.

هنا، استخدمت إسرائيل بنشاط التزييف العميق. نيابة عن القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة السورية وبصوتهم، وصولا إلى صوت الرئيس بشار الأسد نفسه، تلقى القادة المرؤوسون أوامر وتعليمات متناقضة - ليس حتى بالتراجع فحسب، بل أحيانا بإعادة الانتشار، واتخاذ مواقع لا معنى لها، وإطلاق النار على أهداف وهمية أو غير موجودة، إلخ.

ومـرة أخـرى، لم يحدث تغيير النظام بالوسائل العسكرية بقدر ما حدث مـن خـلال تقنيات الشبكات. في الوقت نفسه، عـززت إسرائيل مواقعها في مرتفعات الجولان، ونقلت منطقة السيطرة المباشرة في منطقة المستوطنات الـدرزيـة أقـرب إلـى دمشق، ودمـرت، في حالة الطوارئ، جميع المنشآت العسكرية السورية التي شكلت خطرا محتملا بعيدا عليها بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وقبل ذلك، وباستخدام نفس منطق المراقبة الدقيقة، استهدفت حزب الله والقوات الإيرانية (وخاصة الحرس الثوري الإسلامي) في سوريا، والتي أجبرتهم على مغادرة سوريا عندما بدأت ثورة الشرع.

> **"من المحتمل أن تكون مروحية الرئيس الإيراني قد تعرضت للتخريب"**

كانت إيران التالية

وهنا أيضا الاستراتيجية نفسها في الساعات الأولى من حرب الاثني عشر يوما، دمّرت إسرائيل تقريبا جميع القيادات العسكرية العليا للبلاد، بما في ذلك قائد هيئة

الأركان العامة الإيرانية، وقائد الحرس الثوري الإيراني، وكبار العلماء النوويين – مع عائلاتهم وأطفالهم الصغار.

كان ذلك جزئيا نتيجة هجمات صاروخية دقيقة، وجزئيا نتيجة ضربات بطائرات مسيرة انطلقت من الأراضي الإيرانية من مخابئ مُعدّة مسبقا. عمليا، أُطلقت الطائرات المسيرة بناء على تعليمات إسرائيلية من قِبل مهاجرين من أفغانستان، كانوا ببساطة ينفذون التعليمات مقابل أجر معين، وكان بإمكان إسرائيل التضحية بهم بسهولة.

وبعد ذلك جاءت الضربات الصاروخية على البنية التحتية النووية والانتقال إلى عملية تغيير النظام.

لتحقيق كل هذا، كان لا بد من فرض سيطرة كاملة على كل إيراني يُمثل أي مصلحة أو تهديد لإسرائيل، وذلك من خلال الأجهزة الإلكترونية.

وكان لهذا تأثير أقل فعالية على الحوثيين في اليمن، ولكنهم أيضا تعرضوا في بعض الأحيان لضربات دقيقة إلى حد ما تسببت في أضرار جسيمة.

لقد شهدنا استخدام أشكال جديدة كليا من الحروب الفتاكة، وتمتلك إسرائيل التكنولوجيا اللازمة لإلحاق الضرر بخصومها بطرق لم تكن لتخطر على بال في الماضي القريب. لقد دخلنا عصرا جديدا كليا من الحروب.

مع انطلاق مكتب الميزانية في الكونغرس، واجهنا فجأة مشكلة الطائرات المسيّرة والاتصالات. لكن ما نشهده في إسرائيل هو مستوى جديد كليا وأكثر تطورا. إذا كنتَ أو أحد أفراد عائلتكَ يمتلك أي جهاز إلكتروني، وإذا فعلتَ شيئا لا يُرضي إسرائيل، يُمكن القضاء عليكَ بدقةٍ ودقةٍ وسهولةٍ في أي وقت. هذه هي النتيجة المروعة لما شهدناه للتو في الشرق الأوسط.

هناك مشكلة أخرى تتمثل في تعطيل أساطيل العدو وموانئه البحرية. وهنا أيضا، تُشكل تقنية الطائرات المائية المسيرة، التي لم تُستغل بالكامل بعد، خطرا جسيما، لا سيما عند دمجها مع أنظمة التتبع الدقيقة.

وبالتالي، فإننا نتعامل مع مجموعة كاملة من التهديدات الجديدة.

الآن النقطة التالية:

إسرائيل هي أقرب حليف للولايات المتحدة والغرب ككل – يعتبر البعض إسرائيل وكيلا جيوسياسيا للولايات المتحدة، والإسرائيليون أنفسهم، على العكس من ذلك، يعتبرون الولايات المتحدة جوليم مطيعا وقابلا للسيطرة.

> **لقد دخلنا عصرا جديدا كليا من الحروب**

هـذا لا يغير جوهر الأمـــر، مـا يـلـي مهم هـنـا: التقنيات التي تستخدمها إسرائيل في شن الحرب ضد خصومها الإقليميين والتي أظهرت فعالية غير مسبوقة معروفة تماما ومتاحة للولايات المتحدة والغرب ككل. وبشكل عام – من غير المعروف ما إذا كان هذا اختراعا إسرائيليا بحتا؟ أو على العكس من ذلك، هل حصلت إسرائيل على إمكانية الوصول إلى هذه الأدوات من وكالة المخابرات المركزية أو البنتاغون أو بالانتير أو MI٦؟ أم أنها طورتها بشكل مشترك؟ وهذا ليس مهما جدا، من المهم أن نذكر ببساطة أن الغرب لديه هذا النوع من الأسلحة ويمتلك هذه الاستراتيجيات والتقنيات.

لسنا في حرب مع إسرائيل (مع أننا لا يجب أن ننسى أن إيران حليفتنا)، ويبدو أننا لسنا مهددين بهذا. لنفترض

ذلك. لكننا في حرب مع الغرب في أوكرانيا. وأوكرانيا ليست سوى وكيل لهذا الغرب، أداة له.

من هنا، يمكننا استخلاص استنتاج بسيط ومخيف: هذه التكنولوجيا الفتاكة قد تُستخدم ضد روسيا في وقت ما (أو في أي وقت تقريبا).

إذا نظرنا إلى تاريخ الهجمات الإرهابية التي شنّها المخربون الأوكرانيون في روسيا - ضد داشا (ضدي أنا وداشا)، وضد فلادلين تاتارسكي وزاخار بريليبين، وضد بعض العسكريين الروس (الجنرال موسكاليك، والجنرال كيريلوف، وغيرهما)، بالإضافة إلى «قاعة مدينة كروكس» التي جنّدتها كييف من المهاجرين، فإن الهجوم الأخير على الثالوث النووي الروسي باستخدام طائرات مسيرة أُطلقت من أراضينا ينبغي أن يُنظر إليه في هذا السياق. في بعض الحالات الحرجة، يمكن استخدام هذه الاستراتيجية بكامل قوتها، وربما تكون قد شُنّت بالفعل، وإن كان على نطاق محدود.

منطقيا، تُطرح الأسئلة.

هل لدينا نظام أسلحة مماثل؟

هل اخترقنا الأجهزة الكهربائية وأدوات العدو بهذه البراعة - ليس فقط في أوكرانيا، بل أيضا في الولايات المتحدة ودول الناتو؟

من ناحية أخرى، هل لدينا الوسائل اللازمة لحماية أنفسنا من مثل هذه الهجمات والاستراتيجيات؟

من الواضح أن أفضل المتخصصين يعملون بجد لضمان أمن الرئيس، موردنا الرئيسي في الحرب مع الغرب. لهذا السبب لا يمتلك جهازا إلكترونيا واحدا - وهذا صحيح.

ولكن في الوقت نفسه، نعمل بشكل مكثف على رقمنة كل شيء وكهربته، باستخدام الذكاء الاصطناعي، والذي، بناء على تقنيات الشبكات والتقنيات الرقمية الأخرى، يمكن بالتأكيد تحويله إلى سلاح، إن لم يكن كذلك بالفعل. هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقتل؟

الإجابة سهلة العثور عليها بين اللبنانيين والإيرانيين: إذا كانت الهواتف وأجهزة النداء تقتل، فيمكن بالتأكيد تحويل الذكاء الاصطناعي إلى سلاح في ظل ظروف معينة. لقد تم بالفعل تحويل التزييف العميق، الذي يساعد الذكاء الاصطناعي في إنشائه، إلى أسلحة.

علاوة على ذلك، هل ندرك أنه من السهل إنشاء هياكل شبكية بين جموع المهاجرين، وخاصة غير الشرعيين منهم؟

> **هذه التكنولوجيا الفتاكة قد تُستخدم ضد روسيا في وقت ما**

إنهم مجرد أدوات جاهزة لأداء وظائف تقنية. وما كانت إسرائيل لتتمكن من تنفيذ هذا التنقيب العميق في دول ومجتمعات بأكملها لو لم يكن لديها عملاؤها من بين النخب على أراضيها.

وأخيرا: هل تمتلك الصين مثل هذه التقنيات الشبكية العسكرية؟ تواجه الصين الآن قرارا بالغ الأهمية: هل ستخوض مواجهة مباشرة مع الغرب في إيران والشرق الأوسط، حيث يشن الغرب ضربات موجهة ضد مراكز الطاقة والنقل الصينية؟ سنعرف ذلك قريبا على الأرجح.

على أي حال، هذا هو التهديد الأشد خطورة على روسيا الحديثة. نتعامل مع الباقي بطريقة أو بأخرى. لكننا هنا نتعامل مع أمر جديد تماما، وإذا لم نكن مستعدين في موقف حرج، فقد يصبح الوضع قاتلا حقا.

الأهمية المعاصرة للمبادرات العالمية الثلاث الصينية

*افتتاحية صحيفة» الشعب» الصينية

منذ عام ٢٠٢١، طرحت الصين على التوالي مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية. وتمثل هذه المبادرات مساهمة الصين في مواجهة التحديات العابرة للحدود من خلال التعاون متعدد الأطراف. كما تُوفّر هذه المبادرات تأثيرا مُؤثّرا على الاستقرار وزخما للمضي قدما، في ظلّ حالة عدم الاستقرار العالمي المستمرة. وطرحت هذه المبادرات في ظل الضغوط المعاصرة الحرجة: فقد وسّعت جائحة كوفيد-١٩ والحمائية فجوة التنمية، مما أعاق بشكل كبير التقدم في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

في الوقت نفسه، أدى سعي بعض الدول إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب دول أخرى إلى تأجيج التوترات الجيوسياسية، في حين تحاول وصف السياسة العالمية على أنها صراع ثنائي بين ما يسمى «الديمقراطية والاستبداد» من ثم تفاقم المخاوف من الصراع

الحضاري.

وفي الوقت نفسه، يُبرز الصعود المتواصل لـ«الجنوب العالمي» والزخم الذي لا رجعة فيه نحو السلام والتنمية والتعاون رغبة البشرية الشاملة في الاستقرار والتقدم. وتُقدم المبادرات الثلاثة مساراتٍ آنية لمعالجة المشكلات العالمية المُلحة، ورؤية استراتيجية لمستقبلٍ مشترك.

تدعو مبادرة التنمية العالمية إلى إعطاء الأولوية للتنمية، واعتماد نهج يركز على الإنسان، وتعزيز التعاون الشامل والمفيد للطرفين، وتعزيز التنمية القائمة على الابتكار، والدعوة إلى التعايش المتناغم بين البشرية والطبيعة، وتشجيع التعاون الموجه نحو العمل من أجل المضي قدما في أجندة التنمية العالمية.

ومن ناحية أخرى، تتبنى مبادرة الأمن العالمي رؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وتدعو إلى خلق مسار جديد للأمن يتميز بالحوار بدلا من المواجهة، والشراكة بدلا من التحالف، والفوز المشترك بدلا من الربح الصفري. كما تدعو مبادرة الحضارات العالمية إلى رؤية تقوم على المساواة والتعلم المتبادل والحوار والشمول بين الحضارات، وتروج للقيم المشتركة لكل البشرية لجعل حديقة الحضارات العالمية ملونة وحيوية.

وتستلهم هذه المبادرات من التراث الثقافي الصيني، بما في ذلك السعي لتحقيق الوئام العالمي والصداقة الدولية. وهي تُجسّد المبادئ الأساسية للدبلوماسية الصينية، ألا وهي التعايش السلمي والسعي إلى أرضية مشتركة مع ترك الاختلافات جانبا.

وتستند هذه المبادرات إلى الرؤية العالمية للحزب الشيوعي الصيني وحسٍّ دوليٍّ راسخ، مما يعكس حس الصين القوي بالمسؤولية كأكبر دولة نامية في العالم.

وترتكز هذه المبادرات على الاتجاه التاريخي للتقدم البشري، وهي تعالج الأسئلة الحرجة في عصرنا - «ما الذي يحدث لعالمنا» و«كيف ينبغي لنا أن نستجيب»، وتوفر السلع العامة اللازمة لتحسين الحوكمة العالمية مع تسليط الضوء على المسارات لحل التحديات الملحة التي تواجه العالم.

منذ انطلاقها، حظيت المبادرات بتقدير ودعم أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية. وما بدأ كمبادرات صينية تطور تدريجيا إلى التزامات عالمية مشتركة، منتقلا من رؤى مشتركة إلى أفعال ملموسة. وتعمل الصين والمجتمع الدولي معا على صياغة فصل جديد في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

تنفيذ مبادرات التنمية العالمية وإعطاء الزخم اللازم لتعزيز التنمية المشتركة

لقد ساهم مؤشر التنمية البشرية بشكل كبير في تنشيط الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفيما يتعلق ببناء الآليات، استضافت الصين الحوار رفيع المستوى حول التنمية العالمية، وأنشأت مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية، التي تضم حاليا أكثر من ٨٠ دولة عضوا. ووقعت وثائق تعاون مع أكثر من ٥٠ شريكا، ودعمت إنشاء فريق عمل متخصص داخل الأمم المتحدة لتعزيز المبادرة. وبالنسبة لتعبئة الموارد، خصصت الصين ما يقرب من ٢٠ مليار دولار من أموال التنمية، وأنشأت أكثر من ٣٠ منصة تعاون، وأطلقت مركز تعزيز

التنمية العالمي. وحول تنفيذ المشاريع، نُفّذ أكثر من ١١٠٠ مشروع تنموي في إطار مبادرة التنمية العالمية، منها أكثر من ٦٠٠ مشروع قيد التنفيذ حاليا. إضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من ٦٠ ألف متخصص من الدول النامية تدريبا من خلال برامج بناء القدرات. كما منحت الصين جميع الدول الأقل نموا التي تربطها بها علاقات دبلوماسية معاملة إعفاء تام من الرسوم الجمركية على خطوط التعريفة الجمركية.

تنفيذ مبادرة الأمن العالمي وحشد القوة للحفاظ على السلام والهدوء

في مجال الأمن العالمي، عززت الصين مبادرة الأمن العالمي بنشرها ورقة مفاهيمية، حددت فيها ٢٠ مجالا رئيسيا للتعاون، وطرحت مبادرة حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية. كما تدعم الصين بنشاط الحلول السياسية للقضايا الدولية الرئيسية، بما في ذلك الوساطة في أزمة أوكرانيا، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والوضع في أفغانستان، ودفع إعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، ومصالحة الفضائل الفلسطينية الداخلية، ودعم محادثات السلام في ميانمار، واقتراح رؤية السلام والتنمية في القرن الأفريقي. وفي الوقت نفسه، عمّقت الصين الحوارات الأمنية من خلال منصات مثل منتدى بكين شيانغشان، ومنتدى السلام والأمن الصيني الأفريقي، ومنتدى أمن الشرق الأوسط.

تنفيذ مبادرة الحضارة العالمية وتوجيه تطوير التبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات

تعمل مبادرة التعاون العالمي على تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم المتبادل. في يونيو ٢٠٢٤، أعلنت الأمم المتحدة رسميا العاشر من يونيو يوما دوليا للحوار بين الحضارات. وقد كانت الصين سبّاقة في إطلاق منتديات مثل منتدى الحضارات القديمة ومؤتمر حوار الحضارات الآسيوية والمشاركة فيها، مما ساهم في إعطاء زخم جديد للتفاعل الثقافي العالمي. علاوة على ذلك، استضافت الصين الجمعية العامة الافتتاحية لتحالف التراث الثقافي في آسيا، وشاركت في تنظيم معارض للآثار الثقافية مع العديد من الدول، وعززت بنشاط الحفاظ على التراث والابتكار. ومن خلال شراكاتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) واليونان ودول أخرى، أطلقت الصين مجموعة من المهرجانات ذات الطابع الثقافي والسياحي، مما ساهم في الارتقاء بالتبادل والتعاون بين الشعوب إلى آفاق جديدة.

في ظل التعقيدات العالمية المتزايدة، ستُحافظ الصين على التزامها بالتنمية السلمية.

واسترشادا بفكر شي جين بينغ الدبلوماسي، ستواصل الصين التمسك بمبادئ الإنصاف والعدل والتعاون المربح للجميع، والمساهمة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، والدخول في مستقبل أكثر سلاما وأمانا وازدهارا وشمولا، من خلال العمل جنبا إلى جنب مع جميع الدول لتنفيذ المبادرات الثلاث.

تحول تاريخي في اليابان.. الشعبوية تتقدم على الليبرالية

بعد نحو ٧٠ عاما من حكم الليبراليين لليابان، انعطف البلد الآسيوي ناحية «الشعبوية» التي بدأت تجد موطئ قدم في بلدان غربية عدة.هذا التحول التاريخي، ظهر جليا في قرار رئيس الوزراء الياباني شيغيرو إيشيبا عزمه الاستقالة قريبا، وفق ما أفاد الإعلام محلي الأربعاء.

ويأتي قرار إيشيبا بعد انتكاسة انتخابية تركت ائتلافه بدون أغلبية في غرفتي البرلمان.

وذكرت التقارير الإعلامية أن إيشيبا أبلغ المقربين منه بنيته التنحي عن منصبه، عقب إعلان اتفاق تجاري الأربعاء بين الولايات المتحدة واليابان.

وجاءت نتائج انتخابات مجلس المستشارين الذي يعد بمثابة مجلس الشيوخ في اليابان، التي جرت الأحد، كارثية بالنسبة إلى حزب إيشيبا الليبرالي الديمقراطي الذي يحكم بشكل متواصل تقريبا منذ العام ١٩٥٥.

واختار الناخبون الذين يشعرون بالغضب حيال ارتفاع معدلات التضخم أحزابا أخرى، لا سيما حزب «سانسيتو» الذي يرفع شعار «اليابان أولا» والذي تحاكي حملته «المناهضة للعولمة» أجندات حركات شعبوية في بلدان أخرى.

وحزب «سانسيتو» محسوب على «أقصى اليمين»، ويدعو إلى «قواعد وحدود أكثر صرامة» على الهجرة، ويعارض «العولمة» وسياسات النوع الاجتماعي «الراديكالية»، ويريد إعادة التفكير في اللقاحات وخفض الانبعاثات الكربونية.

وذكرت صحيفة «ماينتشي» أن إيشيبا ينوي مغادرة المنصب بحلول نهاية أغسطس/آب المقبل، وذكرت صحيفة «يوميوري» أنه سيعلن استقالته في في يوليو/ تموز الجاري.

وأفـــادت تـقـاريـر أخـــرى بـــأن الـدعـوات لرئيس الـوزراء البالغ ٦٨ للاستقالة تزايدت ضمن صفوف الحزب الليبرالي الديمقراطي.

وخلال انتخابات الأحد، فشل الحزب الليبرالي الديمقراطي وشريكه الأصغر «كوميتو» في المحافظة على الأغلبية بفارق ثلاثة مقاعد.

جاء ذلك بعد أشهر من اضطرار ائتلاف إيشيبا للدخول في حكومة أقلية في مجلس النواب الأكثر نفوذا، في أسوأ نتيجة يحققها الليبراليون الديمقراطيون منذ ١٥ عاما.

وشكلت نتائج الانتخابات الأخيرة «ضربة قاضية» لإيشيبا بعد انتخابات مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول.

تحديات حزبية

وبحسب تقرير لصحيفة الايكونوميست :لايزال الحزب الليبرالي الديمقراطي أكبر حزب في غرفتَي البرلمان الياباني، لكن نتائج يوم الأحد تؤكد أن هيمنته الطويلة على السياسة اليابانية مهددة بشكل حقيقي، ولا تُعدّ المعارضة اليسارية الوسطية الراسخة، بقيادة الحزب الديمقراطي الدستوري، والذي حافظ في الانتخابات على عدد مقاعده في مجلس الشيوخ، التحدي الأكبر، فالنخب السياسية الناشئة هي التي تجذب ناخبي الحكومة بعيداً، فـ«الحزب الديمقراطي من أجل الشعب»، وهو حزب وسطي بقيادة تاماكي يويتشيرو، ذو نزعة شعبوية، وضاعف مقاعده بأكثر من الضعف، من تسعة مقاعد إلى ٢٢ مقعداً، ما يجعله ثاني أكبر كتلة معارضة في مجلس الشيوخ، بعد «الحزب الديمقراطي المجتمعي»، كما حقق حزب «افعلها بنفسك» أو (سانسيتو)، وهو

> **وعدت الأحزاب الناخبين، بإعفاءات ضريبية وهبات أخرى**

حزب يميني متشدد ذو رسالة مناهضة للهجرة، تقدماً كبيراً، وقفز من مقعدين إلى ١٥ مقعداً، ويبدو أن هذه الأحزاب الحديثة قـد حفّزت الناخبين، إذ ارتفعت نسبة الإقبال إلى ٥٩٪، وهي أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٢.

موقف دفاعي

وحسب الايكونوميست : كـان الحزب الليبرالي الديمقراطي في موقف دفاعي قبل وقت طويل من فتح مراكز الاقتراع، وفي السنوات الأخيرة شوّهت الفضائح صورة الحزب، وقد كافح إيشيبا، وهو سليل عائلة سياسية ويبلغ من العمر ٦٨ عاماً، لمنح حزبه جاذبية جديدة بين الشباب، ويقول أوتشياما يو، من جامعة طوكيو: «كان الناخبون غير راضين عن استجابة الحزب الليبرالي الديمقراطي للتضخم»، على وجه الخصوص، وارتفعت الأسعار بشكل مطرد منذ عام ٢٠٢٢، ولم تواكب الأجور هذا الارتفاع، فقد انخفضت بالقيمة الحقيقية لمدة خمسة أشهر متتالية.

وخلال الحملة الانتخابية، وعدت الأحزاب من جميع الأطياف، الناخبين، بإعفاءات ضريبية وهبات أخرى، وأثار ذلك قلق المستثمرين الذين كانوا قلقين بالفعل بشأن الدين العام لليابان (نحو ١٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ودعت أحزاب المعارضة إلى خفض ضريبة الاستهلاك، التي تبلغ حالياً ١٠٪، ورداً على ذلك وعد إيشيبا، وهو من «صقور» المالية العامة، بتقديم دفعة نقدية لمرة واحدة قدرها ٢٠ ألف ين (١٣٦ دولاراً) لكل ياباني، وكما اتضح، كان هذا التعهد ضئيلاً للغاية بحيث لم يكسب

تأييد الناخبين، وقد أثار حفيظة العديد من مؤيدي الحزب الحاليين، الذين اعتبروه سطحياً وتفاعلياً.

ومـع ذلـك كـانـت الهجرة، وليس الاقتصاد، هي التي سيطرت على الأيام الأخيرة من الحملات الانتخابية، ونظراً إلى انخفاض عدد السكان الأصليين في اليابان، أصبحت البلاد تعتمد بشكل متزايد على العمال المهاجرين لشغل الوظائف، ووصل عدد العمال الأجانب إلى رقم قياسي بلغ ٢٫٣ مليون في العام الماضي، ولايزال هذا يُمثّل نحو ٣٪ فقط من القوى العاملة (مقارنة بنحو ٢٠٪ في بريطانيا وألمانيا)، لكنه أعلى بثلاث مرات مما كان عليه قبل ١٠ سنوات.

> اعتمد حزب «سانسيتو»، على وسائل التواصل الاجتماعي

«اليابانيون أولاً»

واتهم حزب «سانسيتو» اليميني المتشدد، الحكومة، باستيراد العمالة الرخيصة بناء على طلب الشركات الكبرى، وادعى أن هذا كان يضغط على أجور اليابانيين، ويسبب مشكلات أخرى.

لاقى شعار سانسيتو «اليابانيون أولاً» صدى، وفي تجمع شعبي أُقيم، أخيراً، في سايتاما، وهي منطقة بالقرب من طوكيو، قارن أحد المتحدثين باسم الحزب الشعار بحركة: «لنجعل امريكا عظيمة مجدداً»، وحزب «البديل من أجل ألمانيا»، وهو حزب يميني متشدد، ووصف كويدا يوشيوكي، وهو مؤيد يبلغ من العمر ٥١ عاماً، حزب «سانسيتو» بأنه «الحزب الوحيد الذي يمكنه حقاً معالجة المشكلات الكبيرة التي تواجهها اليابان اليوم.

اعتمد حزب «سانسيتو»، الذي يقوده سوهي كاميا، على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً «يوتيوب»، للوصول إلى الناخبين الذين شعروا بالإحباط من السياسة الـمـعـتـادة، وحـاولـت وسائل الإعلام التقليدية دحض مزاعمه المشكوك فيها، بما في ذلـك أن الأجـانـب يسهمون في زيـادة الجريمة، وشراء مساحات شاسعة من الأراضي، ويبدو أن العديد من الناخبين لم يستمعوا.

ماذا سيفعل الحزب الليبرالي الديمقراطي الآن؟

فعملية صنع السياسات لديه على وشك أن تصبح أكثر تقييداً، ونظراً إلى افتقاره إلى الأغلبية في غرفتي البرلمان، سيحتاج إلى التفاوض مع أحزاب أخرى لتمرير التشريعات، وقد يحاول توسيع ائتلافه من خلال ضم عضو آخر، لكن جميع المرشحين المحتملين رفضوا هذه الفكرة حتى الآن.

وجه جديد

من المؤكد أن أيام إيشيبا رئيساً للوزراء معدودة، حتى لو أصر على بقائه، وقد يسعى الحزب الليبرالي الديمقراطي قريباً إلى تقديم وجه جديد، مثل كويزومي شينجيرو، الابن الكاريزمي لرئيس وزراء سابق، والبالغ من العمر ٤٤ عاماً، والذي كان وزيراً للزراعة، وتولى مسؤولية استجابة الحكومة لصدمة أسعار الأرز.

كبديلٍ، قد يتجه الحزب نحو اليمين على أمل صد تحدي «سانسيتو»، فقد ألمحت القومية المتشددة، تاكايشي ساناي، التي نافست إيشيبا في سباق قيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي العام الماضي، إلى أنها ستفكر في الترشح مجدداً للمنصب، لسنوات بدت اليابان كأنها تفلت من «الشعبوية» و«الاستقطاب» اللذين قلبا وجه السياسة في العديد من الديمقراطيات الغنية الأخرى، لكن من الواضح أن هذه لم تعد هي الحال.

و في النهاية لايصح إلا الصحيح

ستران عبدالله

والصحيح هنا الاتفاق على المشتركات و ايجاد الحد الادنى من التوافق و إقرار متطلبات الشعب الذي يعاني الأمرين من الاستخفاف البيروقراطي و المسلكي بحقوقه الوظيفية والمواطنية بحجة التملص من الاستحقاقات المتبادلة.

وفي ازمنة الشد والجذب بين المختلفين سياسيا و بين الاستقطاب القومي والمذهبي فأن عالم الدهاليز المظلمة والتفسيرات غير البريئة تكون هي المسيطرة على الموقف و هي المهيمنة على التحليل الخزعبلاتي المتشنج بدل من التحليل الموضوعي الهادئ .

ان رموز الاستقطاب و التفكير الاحادي الجانب يتنكرون للحقيقة الموضوعية ويدفعون بالخلاف الكاذب إلى اقصاه سعيا وراء النجومية المفرطة والفارغة من كل محتوى وطني مسئول . وهم وإن بدوا في الظاهر متناقضين من حيث الجبهة السياسية رافعين سيوف الاختلاف فهم ينطلقون من نفس المخزون الجهنمي في المناطقية والطائفية و التقوقع القومي. ينهلون من مستنقع الدونية في الخطاب السياسي.

ان الاستحقاق الوطني والمشتركات الدستورية بين شعب كردستان والإطار الوطني العراقي الأوسع لهي الواجب الحقيقي لكل القوى التي تدرك المخاطر التي تواجه العراق و هو مقبل على محطة انتخابية جديدة تحتاج إلى بيئة ديمقراطية نظيفة خالي من الشحن والتوتر الوطني لكي تكون المخرجات الانتخابية عادلة ومفيدة للجميع.

و ما كان مبادرة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني اعتمادا على رص الصفوف الكردستانية والدفع باتجاه الحد الادنى من التوافق الوطني العراقي على ملف الاستحقاق المعيشي و أزمة الرواتب إلا محاولة طيبة من اجل الخروج من عنق زجاجة الاستقطاب الطائفي وترطيب الاجواء للسباق الانتخابي بأعتباره الآلية الدستورية الممكنة والوحيدة والسليمة ايضا لأجل التغيير السياسي والخروج من هذا الركود المزمن وحتى لانقول المياه الراكدة المجتمعة في مستنقع البيرقراطية والميل الاستقطابي الذي لايتوفر فيه ادنى شروط العقلانية السياسية و الحرص الوطني .

وفي النهاية لايصح إلا الصحيح، اي صحيح العودة إلى المسار الدستوري التوافقي حيث الطريق الذهبي نحو الوطنية الحقة.